



PROVISIONAL

A/32/PV.45  
25 October 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد موجسوف ( يوغوسلافيا )

ثم : السيد أنور ساني ( نائب الرئيس ) ( اندونيسيا )

– اقرار جدول أعمال الدورة العادية الثانية والثلاثين للجمعية العامة وتوزيع بنوده : التقرير الثالث للمكتب [ ٨ ]

– تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك : تقرير اللجنة الخامسة ( الجزء الأول ) [ ١١١ ]

– مسألة ناميبيا [ ٩١ ] :

( أ ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

( ب ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

( ج ) مشروعات قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72265/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٠٠مواصلة نظر البند ٨ من جدول الأعمال

اقرار جدول أعمال الدورة العادية الثانية والثلاثين للجمعية العامة وتوزيع بنوده : التقرير الثالث للمكتب ( A/32/250/Add.2 ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : في الفقرة ٢ ( أ ) من تقرير هيئة المكتب توصي بأن يدرج بند عنوانه " سلامة الطيران المدني الدولي " على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تقر اذراج هذا البند على جدول الأعمال ؟ وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وفي الفقرة ٢ ( ب ) توصي هيئة المكتب بأن يتم احالة هذا البند الى اللجنة السياسية الخاصة ، مع اعطائه ما يستحقه من الأولوية في تلك اللجنة . ان هذه التوصية قد تمت الموافقة عليها في هيئة المكتب دون أى اعتراض . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟ وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان رئيس اللجنة السياسية الخاصة سوف يتم اخباره فوراً بالقرار الذى اتخذته الجمعية توا .

البند ١١١ من جدول الأعمال

تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك : تقرير اللجنة الخامسة ( الحزء الأول ) ( A/32/299 ) .

قدم السيد بلييف ( جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ) مقرر اللجنة الخامسة تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة ( A/32/299 ) . ثم تكلم كما يلي :

السيد بلييف ( جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة بالروسية ) :  
أتشرف بأن أقدم اليكم بالتقرير الأول من تقرير اللجنة الخامسة حول البند ١١١ من جدول الأعمال

المعنون " تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك " الوارد في الوثيقة (A/32/299) .

في الفقرة الخامسة من التقرير الذي أشرت اليه ، فان اللجنة الخامسة توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الذي تمت الموافقة عليه في اللجنة بأغلبية ٦٦ صوتا مقابل صوتين وامتناع ١٨ عن التصويت .

والفقرة العاملة الأولى من مشروع القرار تقول :

" تقرر الاذن للأمين العام بالدخول في التزامات لقوة الطوارئ التابعة للأمم

المتحدة وذلك عن الفترة من ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر الى ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، وكذلك بالنسبة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر الى ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ " .

وذلك بما لا يتجاوز المبالغ المنصوص عليها في مشروع القرار .

وفي الفقرة العاملة ٢ :

" وتقرر توزيع النفقات المذكورة أعلاه فيما بين الدول الأعضاء وفقا للنظام المبين

في قرارى الجمعية العامة ٣١ / ٥ جيم ودال " .

إعمالا لنص المادة ٦٦ من النظام الداخلي تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سأدعو الآن الممثلين الذين يرغبون في الكلام

لتعليق تصويتهم قبل التصويت على مشروع القرار الموصى به من اللجنة الخامسة .

السيد لين (الصين) (الكلمة بالصينية) : فيما يتعلق بهاتين القوتين ، قوة

الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، فان الوفد الصيني قد أعلن مرارا عن موقفه من حيث المبدأ ألا وهو موقفا حكومة الصين في مجلس الأمن . وانطلاقا من هذا

الموقف ، فان الوفد الصيني يعترض على ادراج نفقات لهاتين القوتين في ميزانية الأمم المتحدة ، واننا لن نوافق على أى التزام بهذا الصدد . وبالتالي فان الوفد الصيني لن يشترك في التصويت

حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/32/299) .

السيد الكاف (جمهورية اليمن الديمقراطية) : لقد أوضحت بلادى موقفها من تمويل قوات الأمم المتحدة للطوارئ ، وقوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عدة مرات ، وكان آخرها في اللجنة الخامسة بالأمس . ونظرا لأن بلادى قد أعلنت أنها لن تساهم في تمويل هذه القوات اعتبارا من هذا العام ، للأسباب التي شرحها وفد بلادى في اللجنة الخامسة ، لهذا فاننا لن نشارك في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/299 .

السيد سباهي (الجمهورية العربية السورية) : ان وفد بلادى ، تمشيا مع مواقفه الثابتة المنطلقة من أن نفقات قوة الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة ، وقوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على الجبهات العربية ، يجب أن تكون على عاتق الجهة المعتدية ، وهي الكيان الصهيوني الاسرائيلي العنصرى المحتل للأراضي العربية بالقوة ، وبصورة غير مشروعة مخالفاً بذلك كافة قرارات الأمم المتحدة الداعية الى الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . ان وفدى ان يحتفظ بحق الكلام والتعليق والمشاركة ، أثناء مناقشة البند في اللجنة الخاصة ، وفي الوقت المناسب ، فانه يقتصر الآن على تسجيل هذا الموقف وسيصوت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/299 .

السيد هيرتزوغ (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : انني ان أشرح تصويت وفد بلادى حول تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، انما أقول ان حكومة اسرائيل ، تعتبر أن هاتين القوتين جزءاً لا يتجزأ من عملية فض الاشتباك التي تم الاتفاق حولها بين اسرائيل ومصر في أيار/مايو ١٩٧٤ . اننا سوف نستمر في الاحترام المتبادل لاتفاقيات فض الاشتباك ، بما في ذلك الوقاية من عمليات الارهاب . ونعتبر انه ليس من كرامتنا التعليق على الملاحظات التي أبدت توا من بعض الممثلين العرب .

السيد كتاني (العراق) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف حكومتي بشأن القرارات التي تنص على انشاء القوتين اللتين ندرس تمويلهما صباح اليوم ، انما هو موقف معروف تماما ، وقد شرحناه تكرارا في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة .

وأود صباح اليوم ، أن أؤكد مرة أخرى موقفنا المعروف تماما فيما يتعلق بتمويل قوة الطوارئ للأمم المتحدة ، وأن أقول اننا لن نصوت لصالح القرار المعروض علينا والوارد في الوثيقة المعروضة على الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لم يعد هناك متحدثون على القائمة الآن . وسوف نقوم بالتصويت على مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة الخامسة من تقريرها .  
تمت الموافقة على مشروع القرار بأغلبية ٧٧ صوتا ضد ٤ ، وامتناع ٢٤ عن التصويت ،

(القرار ٤/٣٢)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا الآن من دراسة هذا البند من

جدول الأعمال .

مواصلة نظير البند ٩١ من جدول الأعمال

مسألة ناميبيا

( أ ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(A/32/23/Add.2)

( ب ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/32/24)

( ج ) مشروعات القرارات (A/32/L.4, A/32/L.5, A/32/L.6, A/32/L.7, A/32/L.8, A/32/L.9, A/32/L.10, A/32/L.11)

(A/32/L.10, A/32/L.11)

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : هناك ثمانية مشروعات بقرارات قدمت وتم توزيعها في

الوثائق A/32/L.4, L.5, L.6, L.7, L.8, L.9, L.10, L.11 .

السيد أويونو ( جمهورية الداميرون المتحدة ) ( الكلمة بالفرنسية ) : لقد أصبحت

من الأمور العادية أن نقول ، ان الأوضاع السائدة في الجنوب الافريقي ، تتميز بنظام الفصل العنصرى ومسألة ناميبيا ، كمقومين رئيسيين . وان هذه المسألة لا تمس فقط بالقيم الأساسية والمقدسة لحياتنا البشرية ، ولكنها تمس أيضا هوية الأمم المتحدة والثقة فيها ، كما أنها تشكل أيضا تهديدا دائما موجها ضد السلم والأمن الدوليين في هذا الجزء من العالم .

ان الاهتمام المتصل والمتسم باليقظة وبالإيجابية ، اللتين لا تكف منظمنا عن توجيههما الى الأحداث المأساوية التي تجرى هناك والأولوية التي تحظى بها هذه الأحداث فضلا عن مختلف المبادرات وجميع الجهود التي تبذل في هذا الشأن ، انما يؤكد مدى القلق العميق لدى المجتمع الدولي في أن يتصرف بحزم ضد الأقلية العنصرية في بريتوريا ، التي تتسم بالصلف والغرور بصورة لم تعد مقبولة .

ولهذا السبب ، فقد أعطت منظمنا الأولوية المطلقة لمسألة ناميبيا التي تدخل في إطار الانتهاكات المستمرة لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة من قبل جنوب افريقيا بسبب سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها ، وهي المسألة التي تؤكد أيضا لامبالاة هذا البلد بمنظمنا - تلك المنظمة التي أصبحت قراراتها تحتقر من قبله . وفي هذا الصدد ، فان التقرير الممتاز الذى أعده مجلس

الأمم المتحدة لناميبيا عن الفترة من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ الى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ - وهو التقرير الذي يؤيده وفد بلادى - انما يعتبر تقريراً واضحاً تماماً .  
وبالفعل في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ ، فان الجمعية العامة بموجب قرارها ٢١٤٥ ( د - ٢١ ) قد أنهت انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، ووضعت هذا الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . ومنذ ذلك الحين لم تفرسنة دون أن تتخذ منظمتنا قراراً يهدف الى اجبار جنوب افريقيا على الانسحاب من هذا الاقليم . ولكن في كل مرة ، وبكل الاحتقار والصلف ، الذى يميز نظام بريتوريا ، فان هذا النظام من جانبه قد رد دائما باستفزاز جديد ، متخذاً الاجراءات التي تسعى الى تدعيم قبضته وسياسته في الفصل العنصرى في ناميبيا ، وهذا على الرغم من أن الجمعية العامة قد أنشأت في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ بموجب قرارها ٢٢٤٨ ( د - ١٥ ) مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لادارة هذا الاقليم حتى حصوله على الاستقلال . ومنذ ذلك الحين ، ونظراً للرفض المستمر من قبل جنوب افريقيا للانسحاب ، فقد بدأ صراع للقوة بين هذا البلد والأمم المتحدة . ونظراً لذلك ، فان مجلس الأمن والجمعية العامة ، قد اتخذوا بشأن هذا الصراع العديد من القرارات المعروفة لنا جميعاً ، ولكن جنوب افريقيا لم تتحرك ولم تتغل عن موقفها قيد أنملة ولم تترك بوصة من الأرض .

كما يتجاهل فورستر عمداً قرارات الأمم المتحدة ، ويضعف من مناوراته ويقوم بكافة الأعمال العجيبة استمراراً لسيطرته غير المشروعة على هذا الاقليم الدولى . وفي برنامج تورن هال ، وفي سياسته المتبعة في تفتيت اقليم ناميبيا عن طريق خلق المقاطعات التي يضع على رأسها العملاء المأجورين له ، وذلك أملاً منه في أن يستغلهم لاقامة حكومة مركزية زائفة ، كل ذلك يخضع لمنطق الاغتصاب الذى يتبعه فورستر ولن يتخل عنه أبداً . وفي نفس الوقت فانه يدعم قوة القمع للجهاز الادارى والبوليسى والعسكرى للفصل العنصرى المعتمد على تدفق الأسلحة ، والعتاد والتقنيات العسكرية التي تقدمها بعض الدول الكبرى لاستخدامها ضد المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ( سوابو ) .

ان الأنباء التي أعلن عنها رئيس منظمة سوابو شقيقنا سام نوجوما ، منذ عدة أيام في هذه الجمعية ، لتعبر تماماً عن هذا المعنى . ففي يوم ٣١ أيار/مايو من هذا العام ، أعدت حكومة

جنوب افريقيا العنصرية فيليمون مونخولو لسبب بسيط ، وهو ان هذا الناميبي الشجاع كان ينتهي الى جيش، تحرير بلاده . كما ان نفس هذا النظام قد ألقى القبض على ناتانيل ماكسيليلي وحكم عليه بالسجن لأكثر من خمس سنوات . وبعد ذلك بشهرين تعرض أعضاء آخرون من منظمة سوابو لنفس المصير ، وقد أودعوا جميعا سجون جنوب افريقيا الى جانب عدد غير معروف من المواطنين النامبيين الذين يعذبون ويقاسون منذ سنوات طويلة ، وقد تستمر معاناتهم تلك الى وقت طويل ، وذلك لا لشيء سوف انهم جسروا على الاعتراض على الاحتلال غير المشروع لبلادهم . كما ان حكومة جنوب افريقيا لا تكتفي بتقسيم وبلقنة الاقليم ، وباقامة حكومات محلية عميلة ونظام قمع هناك ، بل انها تقرن كل ذلك باجراءات تضمن لها النهب المشين للموارد الطبيعية والاستغلال المستمر للأيدى العاملة السوداء لمصلحة الشركات عبر الوطنية التي تدفع مبالغ طائلة الى خزانة جنوب افريقيا في شكل ضرائب ، وهي المبالغ التي يجب أن تذهب بصورة عادية الى ميزانية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة الادارية المشروعة لهذا الاقليم .

وسعيا لضمان الاشراف المستمر ون توجيه أية ضربة الى عمليات النهب المنتظم ، فان بريتوريا قد ضمت الى حدودها ميناء خليج والفيس . ان أبعاد وأهمية هذه العملية ، لا تخفى على أحد ، لأننا جميعا نعرف ان ميناء خليج والفيس هو أكبر ميناء في ناميبيا ، فهو انفتاحها البحري الحيوى من أجل المبادلات من كافة الأنواع مع العالم الخارجي .

ان فورستر قد اقام هناك قاعدة عسكرية كبيرة ، ويسيطر منها على الاقليم الناميبي كله ، وينظم منها الاعديا المستمرة ضد البلدان المجاورة ، ويمكنه انطلاقا من نفس هذه القاعدة ان يقوم بأعمال عسكرية عدوانية ضداى من بلاد القارة الافريقية . ومن الواضح انه بعد هذه العملية كلها فان فورستر يعتزم ان ينظم الانتخابات الحرة زاعما انها سوف توضع تحت اشراف الامم المتحدة حتى يمنح في النهاية الاستقلال لناميبيا .

ومن الواضح ان بلدى يحتج بشدة على مثل هذه المؤامرات التي من شأنها ان تسفر عن خداع الرأى العام الدولي ، والاساءة الى الامم المتحدة ، واستعباد الشعب الناميبي الى الابد ، بمنحه استقلالا زائفا ووهميا . ان ماثير القلق في كل ذلك ، ان تلك المخططات مستمرة في الوقت الذى نجد فيه عددا من الدول الكبرى قد ادركت ان الوقت قد حان لنصح جنوب افريقيا للعهدول عن صلفها ومحاولة اعادتها الى رشدها . ان الكاميرون من جانبها تشعر بالتشكك فيما يتعلق بالارادة والقدرة الحقيقية للتغيير من قبل الاقلية الطاغية في بريتوريا التي يقوم نظامها على احتقار غير البيض ، واننا نتمنى لهذه الدول ان تنجح في مهمتها هذه .

بيد اننا نود ان نؤكد انه ينبغي مواصلة اجراء مفاوضات مع سوابو وهي الممثل الحقيقي للشعب الناميبي من أجل حصول ناميبيا على استقلالها ، وانا كنا في حاجة الى ذلك ، فنحن نود ان نستري اهتمام الدول الكبرى الى ان الاقتراحات المضادة المقدمة من قبل جنوب افريقيا استجابة لمبادرات تلك الدول فان هذا يعني رفضا قاطعا للانصياع لاحكام قرار مجلس الامم ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) الذى ينص على شروط حصول ناميبيا على استقلالها وهي : أولا ، انسحاب قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا والادارة غير المشروعة لجنوب افريقيا التي ماتزال قائمة في ناميبيا ؛ ثانيا ، اطلاق سراح المواطنين الناميبيين المسجونين او المعتقلين في جنوب افريقيا بسبب اشتراكهم في الكفاح من أجل التحرر الوطني ؛ ثالثا ، تنظيم انتخابات حرة تحت رقابة واشراف الامم المتحدة . بالنسبة للكاميرون فان الحالة واضحة ، ان يتعين على الامم المتحدة - فيما يتعلق بناميبيا - ان تستعيد سلطتها وذلك بممارسة المسؤولية الكاملة التي تقع على عاتقها بموجب الميثاق ، وذلك سعيا لاحترام مقرراتها وتطبيقها من قبل جنوب افريقيا ، وتحقيقا لذلك ، فان دعم وتأييد جميع الدول الاعضاء خاصة الاعضاء الدائمين في مجلس الامم يعتبر شيئا ضروريا بل واساسيا . وبهذا

الشرط فقط يمكن للامم المتحدة ان تتخذ تدابير في مواجهة جنوب افريقيا تتناسب وضخامة المشكلة ، حيث ان نظام حكم البيض العنصرى في بريتوريا مايزال يمضي دون عقاب ومايزال يخل بمبادئ وأهداف الميثاق ، ويوجد حالات من التوتر في الجنوب الافريقي ويرتكب اعمالا عدوانية ضد الدول المجاورة . وقد آن الا وان كما اكد ذلك رئيس دولة الكامبيرون ، "لمواجهة صلف العنصريين . . بعزم لا يخيب في تأييدنا لكفاح حركات التحرر لتحقيق كرامة شعوب زيمبابوى وناميبيا وأزانيا " .

السيد ابراهيم (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد اثيوبيا يتحدث في هذا الوقت اساسا ليقدم هذا البيان المختصر ، ولكي يكرر تأييده غير المشروط لقضية الشعب المكافح في ناميبيا .

ان العناصر الاساسية لمسألة ناميبيا قد حلت بالقدر الكافي اثناء العقود الثلاثة الماضية ، وكل مايمكن ان يقال قد قيل بالفعل ، وكما توضح السجلات فقد انعقدت الاجتماعات والمؤتمرات التي لا حصر لها حول هذا الموضوع ، وتم اعتماد كثير من القرارات والاعلانات ، ومع ذلك فان شعب ناميبيا مايزال بعيدا عن بلوغ هدفه المنشود الا وهو الاستقلال . ان نظام بريتوريا العنصرى مايزال مستمرا بتمنت في احتلاله غير المشروع للاقليم ، فضلا عن نظامه المتسلط اللانسانى متجاهلا تماما لرغبات شعب ناميبيا والاعلبية الساحقة للمجتمع الدولى .

لقد مر اكثر من عقد منذ ان قامت الجمعية العامة ، وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية بوضع نهاية لانتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، ووضعت هذا الاقليم تحت الادارة المباشرة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا الى حين بلوغ الاستقلال التام والحقيقي . وبعد قرار الجمعية العامة ، اعلن مجلس الامن ان الاحتلال المستمر لناميبيا من جانب نظام جنوب افريقيا غير مشروع ، وان كل الاجراءات التي اتخذتها حكومة بريتوريا داخل الاقليم تعد باطلة ولاغية . ولقد كان رد فعل نظام الحكم الجرىء في بريتوريا هو توسيع سياسته المرذولة القائمة على الفصل العنصرى ، وكذلك مضاعفة حكمه القمعى واللانسانى على اقليم ناميبيا الدولى .

وخلال هذه السنوات فان الحالة لم تبقى جامدة . ان المجابهة بين قوى التحرر وقوى الاحتلال غير المشروع قد فرضت على النظام ان يخوض مرة اخرى عطية الخداع . أولا حاولت جنوب افريقيا ان تعطي انطباعا بانها كانت تود ان تتخلى عن ناميبيا مع تشجيع خبيث لفكرة اقامة اتحاد

يضم البانتوستانات ، وكما برهن الزمن ، فقد كان هذا مجرد تغيير للاستراتيجية الرامية الى تحقيق السيطرة الاستعمارية لجنوب افريقيا على ناميبيا ، خلف ستار شفاف لرؤساء القبائل السود الصنائع الذين اجتمعوا في محادثات تورنهال القبلية . وبعد ان فشلت بريتوريا في تحقيق ذلك فقد غيرت موقفها وتقدم الان وعود الاجراء نوع من الانتخابات تحت اشراف دولي غير محدد وبالطبع مع رقابة من الامم المتحدة .

ومهما كان الحل فان نتيجة التعبئة السياسية وتكثيف الكفاح المسلح من جانب المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا " سوابو " مع ما يصاحب ذلك من الضغط الدولي ، فان كفاح شعب ناميبيا من أجل بلوغ الاستقلال الكامل والشامل قد دخل مرحلة حاسمة .

ان وفد اثيوبيا يعترف بالشعب النامبيبي ويتعاطف معه ، فهو قد اضطر الى اللجوء الى الكفاح المسلح عندما باءت بالفشل كل جهوده لبلوغ الاستقلال بالوسائل السلمية . وعلى اساس هذا الاعتراف فان شعب ناميبيا يحظى بالتأييد الكامل للاغلبية الساحقة من اعضاء الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز ، وتأييد جميع القوى التقدمية المحبة للمسلم في العالم . وكنتيجة للكفاح المسلح ، والجهود المستمرة للمجتمع الدولي ، فان الظروف مهيأة الان من أجل اجبار النظام العنصرى على التفاوض من أجل التسوية . ان وفدى مايزال تساوره الشكوك ونشعر ان المبادرة الحالية لن تؤدي الى استقلال حقيقي لناميبيا عن طريق المفاوضات مالم تسحب جنوب افريقيا قواتها القمعية من الاقليم .

اننا نشك ايضا لان اولئك المسؤولين عن التسلط في جنوب افريقيا في الماضي هي تلك الدول التي تشترك الان في المبادرات الحالية .

وبالنسبة لاثيوبيا ، فاننا نؤيد الموقف الذى اتخذ في افريقيا المنادى بأن اية مفاوضات تؤدي بناميبيا الى استقلال حقيقي يجب اولا ان تلبى الشروط المسبقة لانسحاب جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية لجنوب افريقيا والافراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين ؛ وعودة جميع المنفيين من النامبيين ؛ والاعتراف بمجلس الامم المتحدة لناميبيا ؛ بوصفه السلطة المشروعة الوحيدة المسؤولة عن ادارة الاقليم ، ونيل الاقليم استقلاله موحدا داخل حدوده الحالية ، بما في ذلك خليج والفيس تحت زعامة الممثل الشرعي لشعب ناميبيا الا وهو سوابو .

ان أية مفاوضات بالنسبة لاستقلال ناميبيا ، يجب أن تجرى مباشرة بين جنوب افريقيا وسوايو تحت اشراف الأمم المتحدة . ان الجمعية العامة قد وضعت ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، وان مجلس ناميبيا وحده له الاختصاص المشروع لممارسة أية سلطة وكل سلطة على ناميبيا من أجل النهوض بتطلعات شعب ناميبيا المشروعة من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال بوصفها كيانا سياسيا لا يتجزأ .

وبالتالي ترفض افريقيا كل محاولات جنوب افريقيا لاستقطاع مناطق من ناميبيا ، ولا سيما قرار جنوب افريقيا بضم خليج والفيش . واننا نعتقد أن خليج والفيش هو جزء لا يتجزأ من ناميبيا ولا يحق لنظام بريتوريا على الاطلاق أن يغير من مركزه أو أن يضمه كجزء من اقليم جنوب افريقيا . ان وفدى يدين بشكل قوى زيادة التسلح في ناميبيا من قبل النظام البريتورى العنصرى . ان موقف جنوب افريقيا المتزايد الصلف قد توسع في جهازه العسكرى الارهابي في ناميبيا ، وتضطلع بعملية التخويف والاثارة ضد الدول الافريقية المجاورة . وبالتالي من الضرورى أن يدعى مجلس الأمن لكي يفرض على النظام العنصرى في جنوب افريقيا الجزاءات الالزامية الشاملة الواردة فى الفصل السابع من الميثاق .

ان وفد اثيوبيا يؤيد دون تحفظ توصيات مجلس ناميبيا ويحث على اجراء انتخابات حرة فوراً تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة في ناميبيا متحدة وغير قابلة للتجزئة . ان وفدى يود أن يؤكد من جديد انه من الواجب خلق ظروف التسوية التي تتم عن طريق التفاوض في ناميبيا قبل اجراء الانتخابات ووفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولا سيما قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) .

السيد كينن (اوغندا) (الكلمة بالانكليزية) : لا أنوى أن أدلي ببيان طويل حول الموضوع قيد النظر في الجمعية العامة ، ألا وهو موضوع ناميبيا . ان بيان وفدى في هذه الجمعية خلال المناقشة العامة قد أوضح جليا موقف بلادى ازاء مشاكل الجنوب الافريقي بما فى ذلك مسألة ناميبيا . وبالتالي سوف أتوخى الايجاز .

ان مسألة ناميبيا قد احتلت اهتمام الأمم المتحدة لفترة طويلة ، وتسعدنا تلك الطريقة التي تتناول بها هذه المنظمة العالمية مسألة ناميبيا ولا سيما في اعادة تأكيدها أن النظام العنصرى لجنوب افريقيا يحتل الأرض الناميبية بطريقة غير مشروعة ، وأن جنوب افريقيا يجب أن

تنهي دون أى تأخير هذا الاحتلال . ومع الأخذ بذلك في الاعتبار ، فان وفدى يوود أن يعبر عن تقديره للبيان الواضح والبليغ الذى أدلى به في هذه الجمعية من جانب رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا حول الوضع الراهن في هذا الاقليم .

اننا ندرك كذلك الجهود التي تبذلها البلدان الأخرى من أجل تسوية مشكلة ناميبيا بالطرق السلمية . ويجب أن نذكر بصفة خاصة الخطوات التي تجرى الآن من جانب الدول الغربية الخمس بغية تسوية المشكلة . ومع ذلك فان التجربة والتاريخ قد علما أن الامبرياليين والعنصريين يلجأون الى الخداع ولا يمكن الاعتماد عليهم الى درجة أننا عندما نسمعهم يتحدثون عن السلام فانهم يعدون - في نفس الوقت - للحرب ، وعندما يستخدمون الكلمات المعسولة فهم في الواقع يسلحون العنصريين الى أقصى حد .

ذلك هو السبب الذى جعل وفدى يحترس ويحذر من أية تحركات من جانب الامبرياليين والعنصريين في الجنوب الافريقي . ان الخطوات الأخيرة للنظام العنصرى لفورستر هي أكبر مثل لتوضيح هذه النقطة . وبينما يقول فورستر للعالم أجمع انه مهتم بالتسوية السلمية لمشكلة الجنوب الافريقي ، نراه مصرا على تنفيذ سياسته لفرض البانتوستانات وبلقنة ناميبيا من خلال خلق الجيوش القبلية ورؤساء القبائل الصنائع . اننا نراه يدعي أن خليج والفيش جزء من جنوب افريقيا ولا يتحدث - بالطبع - عن انسحاب جيشه المحتل من ناميبيا ، بل يزيد من عدده الذى يصل الآن الى خمسين ألف جندي .

ان الأمم المتحدة قد برهنت دون أدنى شك أنها ملتزمة تمام الالتزام ازاء استقلال ناميبيا ، وقد أعطت الدعم القيم لشعب ناميبيا في أشكال مختلفة كانشاء معهد ناميبيا من أجل اعداد الشعب الناميبى لتحمل مسؤوليات ناميبيا المستقلة . ونحن نشعر بالاعتباط ازاء حقيقة أن معهد ناميبيا الذى افتتح عام ١٩٧٦ بعدد من الطلاب بلغ المائة ، يزيد هذا العدد الى مائتين هذا العام ، وسوف يصل الى ثلاثمائة ناميبى سنويا ليسهم في بناء ناميبيا المستقلة .

ويوود وفدى أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشيد اشادة خاصة بشعب ناميبيا تحت القيادة الحكيمة للمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) التي شنت بكل فعالية كفاحا مسلحا من أجل التحرير الكامل لشعب ناميبيا .

ان وفدى يعتقد انه مع طبيعة العدو الذى يكافح ضده شعب ناميبيا ، ومع الادراك بخداع هذا العدو وليس فقط في ناميبيا ، بل كذلك في زمبابوى حيث يقدم الدعم لايان سميث العنصرى ، وحتى في جنوب افريقيا ذاتها حيث شاهد العالم من أيام قليلة مضت تدابير قمعية ضد الشعب الأسود ، فان أوغندا ترى أن على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تراجع موقفها تجاه مشكلة ناميبيا وهذا يعني ضرورة ايلاء الأهمية المتزايدة لتعزيز القدرة العسكرية لسوابو لكي تمكنها من حماية الشعب الناميبى الآن وبعد نيله الاستقلال .

السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوالى قبل

كل شيء أن أعبر بالنيابة عن وفد تنزانيا عن دهشتنا وحرزنا البالغين ازاء الوفاة التي تمت فسي ظروف مؤسفة لسعادة السيد غباشي وزير خارجية الامارات العربية المتحدة ، ونتوجه لزميلنا وأخينا السفير حميدان ووفد الامارات العربية المتحدة - ومن خلالهم - الى حكومة وشعب الامارات العربية المتحدة ، وكذلك الى أسرة الوزير الفقيد ، بتعازينا القلبية .

ان المقرر الخاضع لمناقشة مسألة ناميبيا في الجلسة العامة لهو قرار حكيم لسببين أساسيين : أولاً فهو يشدد على الأهمية التي تعيرها الأمم المتحدة لمشكلة ناميبيا ، وثانياً فهو يرمز الى مشاركة المجتمع الدولي ككل في السعي من أجل تسوية للمشكلة ، لأن مشكلة ناميبيا أكثر من مجرد مشكلة استعمارية نمطية ، حيث يثور شعب مستعمر ضد القوى المستعمرة من أجل بلوغ الحرية والاستقلال لبلادها .

ان مشكلة ناميبيا هي الاحتلال غير المشروع لاقليم تابع للأمم المتحدة من جانب النظام العنصرى لجنوب افريقيا تحديا لجميع رغبات ومقررات الامم المتحدة ، وانتهاكا للقانون الدولى . وبالتالى ، بينما نناقش هذا الموضوع يتعين علينا ألا يغيب عن بالنا ان الامم المتحدة لا تحاول فقط ان تعاون شعب ناميبيا في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال بل ان الامم المتحدة تناقش هذه المسألة من أجل استعادة سلطتها المشروعة على هذا الاقليم ، وفي هذه العملية عليها ان تستعيد الثقة بها وصورتها التي تم المساس بهما ازاء عدم قدرتها على ازالة نظام حكم جنوب افريقيا من احتلاله غير المشروع للاقليم . ان الامم المتحدة عليها التزام مباشر وقانوني ومعنوي تجاه الاشتراك في حل مشكلة ناميبيا .

كما قلت ، فان ناميبيا اقليم خاضع للامم المتحدة ، وان نظام حكم جنوب افريقيا يحتلها بطريقة غير مشروعة مستخدما في ذلك القوات العسكرية وغيرها من أدوات القهر والاضطهاد والكبت والقمع . وحتى بأقل التقديرات هناك مئات الألوف من القوات النظامية لجنوب افريقيا في ناميبيا ، هناك عدد لا يحصى من الارهابيين والقوات شبه العسكرية والعملاء لمكتب المخابرات التابع لجنوب افريقيا يعطلون في الاقليم . ان جميع هذه الأدوات ، ليست فقط من أجل قمع شعب ناميبيا في مطالبته المشروعة لحقوق الانسان وفي الحرية السياسية ، بل تستخدم كذلك للتصفية المادية لمئات من الناميبيين الذين أعربوا عن معارضتهم للاحتلال غير المشروع لبلدهم من جانب هذا النظام . فضلا عن ذلك ، فان نظام جنوب افريقيا ، قد استخدم اقليم ناميبيا لشن الاعتداءات ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة ولاسيما أنغولا وزامبيا . ولهذا الغرض يحتفظ نظام جنوب افريقيا بقواعد عسكرية ضخمة في غروتفونتين وأوشيفاتو ، فضلا عن العديد من القواعد على طول حدود ناميبيا وأنغولا وفي قطاع كابريني . وبالتالى فان الامم المتحدة تتعامل مع نظام قد تحدى مقررات الامم المتحدة ، وهو نظام يتجاهل تماما السلامة الاقليمية لجيرانه ، ويشكل بوضوح تهديدا للأمن والسلم الدوليين .

عندما نتحدث عن الطبيعة الاجرامية لنظام جنوب افريقيا ، ونظام الفصل المنصرى اللا انساني الذى يحاول فرضه على ناميبيا ، لا نتحدث عن موضوع نظري ، بل نتحدث عن حالة واقعية مثل صحراء كهارى ، وهو مثل السرطان المميت .

وماتزال بعض الدول الغربية من أعضاء هذه المنظمة تقيم العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية مع ذلك النظام . وفي السنوات الأخيرة وجدت هذه الدول انه من المناسب ان تدخل في تعاون نووي مع هذا النظام . ونفس هذه البلدان ترفض ان تعترف اليوم بحقيقة ان سوابقو هي الممثل الشرعي الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا .

وفي مواجهة هذه الخلفية من الاجراءات التي اتخذتها البلدان الغربية والتي كان من شأنها دعم نظام حكم جنوب افريقيا في الماضي وفي الحاضر ، فاننا ننظر الى مبادرات الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الامن الآن التي تحتفظ بعلاقات قوية مع جنوب افريقيا . ومن الواضح اننا لسنا في وضع - في هذا المنعطف - ان نقدم أى تقييم ذا أهمية لهذه المبادرات ولكننا نود ان نوضح بعض المسائل . ان تنزانيا لا تؤمن بصدق نظام حكم جنوب افريقيا ، ونحن لا نؤمن بأنه قد حدث تغيير في مواقف حكام جنوب افريقيا تجاه مشكلة ناميبيا . ان الأحداث الخطيرة في جنوب افريقيا في الأيام الأخيرة ، لهي دليل جديد لنوع الصلف والعقلية المتحدية من جانب سلطات بريتوريا . نحن نعتقد بقوة ان نظام حكم جنوب افريقيا سوف يسعى قسارى جهده لتأمين استمرار سيطرته على ناميبيا . ولهذا الغرض سوف يلجأ هذا النظام الى جميع المناورات التي تخدم أغراضه ، وازا دعا الأمر فانه قد يدخل هذا النظام بعض التغييرات السطحية في بنية ادارته للاقليم ، وسوف يفعل ذلك بغية ابقاء ناميبيا كتابع لجنوب افريقيا .

وبالتالي ، عند ما نسمع المبادرات الجارية من جانب الدول الغربية الخمس ، هناك سؤال رئيسي يطرح نفسه ، ماهو نوع الاستقلال المنشود لنايبيا ؟ هل يعملون من أجل الاستقلال الكامل والشامل لنايبيا وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، أم أنهم يعملون من أجل استقلال ناميبيا الذي يقبله نظام حكم جنوب افريقيا ؟

اذا كانت الدول الغربية الخمس في مبادراتها تعمل من أجل الاستقلال الحقيقي لنايبيا وفقا لقرارات الامم المتحدة ، وازا كانوا يسمعون من أجل مساعدة المجتمع الدولي ، فمن الضروري انه يجب عليهم ان يسترشدوا في هذه الجهود بالمواقف المشتركة للمجتمع الدولي ، وبالتالي يجب - في جملة أمور - ان يصرخوا على انسحاب القوات العسكرية لجنوب افريقيا من ناميبيا ، وبالتالي يجب ان يطالبوا بتنفيذ جميع احكام قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ولسنا في حاجة الى

التأكيد على ضرورة وضع نهاية عاجلة للسياسة المستمرة لاقامة البانتوستانات في الاقليم ، والسياسة الخطيرة التي ترمي الى تدريب وتجهيز وتسليح مايسمى بالجيوش القبلية .

في الوقت الذي لاينوى فيه وفد تنزانيا ان يحكم مسبقا على مبادرات الدول الغربية الخمس فيما يتعلق بناميبيا فان تخوفنا يجب ان يؤخذ موضع الاعتبار . وذلك لحقيقة ان الدول الغربية الخمس هي من بين الدول الرئيسية التي تقدم الى نظام جنوب افريقيا القوة العسكرية والاقتصادية التي يتمتع بها الآن . اننا نعتقد ان الضغوط القوية ضد نظام بريتوريا هي وحدها التي تستطيع ان تخلق الظروف التي تؤدي الى القضاء على النظام غير المشروع في ناميبيا . ومن هذا الاطار فان اولئك المشتركين في المبادرات الحالية عليهم المسؤولية في ان يتخذوا التدابير الملموسة ضد نظام فورستر لكي يستجيب لارادة المجتمع الدولي . وبالتالي يحق لنا تماما ان نتوقع أنه اذا استمر رفض نظام جنوب افريقيا لوضع حد لاحتلاله غير المشروع لناميبيا - كما طالبت به الأمم المتحدة - فان على الدول الغربية الخمس ان تؤيد قرار مجلس الامن الذي يدعو الى تطبيق الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا ، وان تلتزم هذه الدول الخمس بتنفيذ هذا القرار .

في هذا السياق ، ربما يكون من الضروري ان نذكر ان مبادرات الدول الغربية الخمس لايمكن ، ولايجب ان تعتبر بديلا عن الكفاح المسلح الذي تخوضه في ناميبيا سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . ان الكفاح المسلح يجب ان يستمر . فضلا عن ذلك ، فان جميع الضغوط التي يستطيع المجتمع الدولي ان يمارسها ضد جنوب افريقيا لايجب فقط ان تستمر ، ولكن يجب ان تكف . ان نظام جنوب افريقيا يجب ألا يشك في ان المجتمع الدولي لن يتنازل عن استقلال ناميبيا . انني اعتقد ان رئيس سوابو ، شقيقنا وزميلنا السيد سام نوجوما قد عبر بكل وضوح وبلاغة عن هذا الموضوع ولا داعي ان أطيل في هذا المقام .

ان تنزانيا لاتود ان تطيل الحديث حول البيانات غير المعقولة لجنوب افريقيا بالنسبة للسلامة الاقليمية لناميبيا . وبالنسبة لنا ، هناك ناميبيا واحدة تمتد من قطاع كبريفي الى خليج والفيس ، وبالتالي نرى انه من السخف تلك الادعاءات من جانب نظام جنوب افريقيا ان خليج والفيس هو جزء من جنوب افريقيا . فمن الواضح ان الكفاح المسلح في ناميبيا لن يتوقف الى ان تنال البلاد استقلالها وحريتها وذلك يشمل خليج والفيس . وسيواصل المجتمع الدولي تأييد هذا الكفاح . ذلك لأنه لايمكن ان يوجد شك في داخل هذه المنظمة في ان خليج والفيس جزء لايتجزأ من ناميبيا .

انني لا استطيع ان أختتم بياني دون التشديد على أهمية الدور الفعال الذي يضطلع به مجلس الامم المتحدة لناميبيا . وبينما نحن نشيد بجهوده وتدعو منظماتنا الى تقديم مزيد من الدعم له ، فاننا نشيد كذلك بالدور البناء والفعال الذي تضطلع به رئيسته الصديقة الشقيقة السفيرة كوني من زامبيا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الى السيد ممثل سرى لانكا ، الذى سوف يقدم ، بالنيابة عن الدول المقدمة لمشروعات القرارات الثمانية حول البند قيد البحث .

السيد اميراسنغ (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : بشعور بالأسى والفرح سمعنا باغتيال السيد غياش ، وزير الدولة في الامارات العربية المتحدة ، وأود أن أعبر الى حكومة وشعب الامارات العربية المتحدة ، من خلال ممثلهما هنا ، عن تعازينا القلبية .

ان المناقشة بشأن مسألة ناميبيا قد شملت مشاركة اكثر من مائة عضو في هذه المنظمة ، وانني على يقين ان الجميع قد اکتفوا بالبلاغة والخطابة واتضح الحقائق امامهم . ان كل ما يجب ان يقال حول المسألة قد قيل ، وقد تمت تغطية الموضوع ، بطريقة وافية . اما ما تبقى فهو أهم شيء ، وأعني بذلك العمل الذى يجب ان نقوم به .

انني أتحدث هنا ، بصفة مزدوجة ، كرئيس لوفد سرى لانكا ، في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكالممثل للرئيس الحالي لمجموعة عدم الانحياز . وبهذه الصفة الأخيرة ، أود تقديم ثمانية مشروعات قرارات حول هذه المسألة .

ان قمة عدم الانحياز التي اجتمعت في كولومبو في آب/اغسطس ، من العام الماضي ، أقرت بياناً عاماً ، وقراراً ، حول ناميبيا ، نص فيهما على أربعة شروط واضحة . أولاً ، تضامن مجموعة عدم الانحياز الثابت مع قضية ناميبيا وشعب ناميبيا . ثانياً ، اعترافها بالـ "سوابو" كحركة وطنية تحريرية أصيلة لناميبيا في كفاح الشعب الناميبى ، من أجل حقوقه الثابتة ، في تقرير المصير والاستقلال الوطني . ثالثاً ، الصفة غير التمثيلية لما يسمى بالمباحثات الدستورية لوند هوك ، وهي مجرد لعبة بين نظام فورستر وبين عملائه الخاضعين للضعفاء في ناميبيا ، زعماء القبائل المهتمين بمصالحهم الشخصية بدلا من تطلعات وحقوق الشعب . نعتقد ونأمل أن تكون هذه المناقشات قد توقفت ولن تستأنف من جديد . رابعاً ، ان أية مباحثات حول نقل السلطة يجب ان تجرى بين نظام فورستر والـ "سوابو" كممثل حقيقي لشعب ناميبيا ، وتحت اشراف الأمم المتحدة .

ويبدو أن هذه الشروط قد أصبحت مقبولة عالمياً ويحق لمجموعة عدم الانحياز ان تشعر بالارتياح ان لعبت دوراً حاسماً - ومن خلال مساعدة عناصر أخرى ليبرالية ومنصفة في الامم المتحدة - في تأمين قبول السوابو كمراقب في الامم المتحدة .

في البداية أود أن أهنيء هئيتي الأمم المتحدة المعنيتين بصفة خاصة بمسألة ناميبيا على اسهامها الممتاز في قضية الشعب الناميبي . أعني مجلس الأمم المتحدة لناميبيا تحت الرئاسة البراقة لمدام كوني سفيرة زامبيا ، واللجنة الخاصة حول الوضع بالنسبة لتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، تحت القيادة الماهرة للسفير سليم من تنزانيا . ان تقريرهما يوفرا لنا الخلفية الممتازة وأعني الوثيقة رقم A/32/24 تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والوثيقة A/32/23 الاضافة ٢ ، الفصل الثامن . ويرجع فضل خاص للامانة لورقة العمل الواضحة والشاملة التي أعدتها كمرفق لتقرير اللجنة الخاصة .

ان الطريق الوعر نحو استقلال ناميبيا يتصف بأربعة منعطفات . أولا ، قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي ينهي انتداب جنوب افريقيا على اقليم جنوب غرب افريقيا أي ناميبيا . ثانيا ، قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٤٨ (د١ - ٥) المعتمد في الدورة الاستثنائية الخامسة ، بإنشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وثالثا ، قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) الذي اعتبر ، في الفقرة الثانية من منطوقه ، أن وجود جنوب افريقيا المستمر في ناميبيا غير شرعي وان جميع خطوات حكومة جنوب افريقيا نيابة عن أو بشأن ناميبيا ، بعد انهاء الانتداب ، هي غير شرعية وباطلة - وقد دعت الفقرة الخامسة ، من منطوق هذا القرار ، جميع الدول ، ولاسيما التي لها مصالح اقتصادية أو غيرها في ناميبيا ، ان تمتنع عن أي تعامل مع حكومة جنوب افريقيا يتنافى مع الفقرة الثانية من منطوق القرار السالف الذكر . لقد أقر القرار بثلاثة عشر صوتا وامتناع عضوين عن التصويت ، وهما عضوين دائمين في مجلس الأمن . ويمكن ان نفهم امتناعهما ان لم نقدر هذا الموقف تماما .

واخيرا وكتتويج لجميع هذه الجهود جاءت فتوى محكمة العدل الدولية - وهي أعلى جهاز قانوني للأمم المتحدة - في ١٩٧١ . وهي جهاز يحترمه الجميع حتى من جانب أولئك الذين لا تتفق أفعالهم مع مبادئهم المعلنة . أعلنت محكمة العدل الدولية أن جنوب افريقيا ملتزمة بسحب ادارتها من اقليم ناميبيا وانها بابقائها على الوضع غير الشرعي وعلى احتلال الاقليم دون سند تتحمل المسؤوليات الدولية الناجمة عن انتهاك مستمر للالتزام دولي وتظل مسؤولة عن أي انتهاك لالتزاماتها الدولية أو لحقوق شعب ناميبيا ، وان الدول الاعضاء ملتزمة بالاعتراف بعدم شرعية وبطلان وجود جنوب افريقيا في ناميبيا وبالامتناع عن تقديم أي دعم لجنوب افريقيا ، فيما يتصل باحتلال ناميبيا .

ان هذا الالتزام القانوني بالاعتراف بعدم شرعية وجود جنوب افريقيا لا يعني فقط الاعتراف النظرى والعادى ، بل يعني كذلك اتخاذ التدابير التي تتمشى مع هذا الاعتراف .  
وبعد ذلك فان قرار مجلس الامن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) قد اقرب بالاجماع . وحتى بالنسبة للاثنين اللذين امتنعا عن التصويت على القرار ٢٧٦ ( ١٩٧٠ ) لمجلس الامن ، وكان السبب دون شك الفقرة الثانية من المنطوق التي دعت الى وقف جميع المعاملات المالية والاقتصادية مع جنوب افريقيا طالما اتصلت بنا ميبيا ، قد تحولت الى اصوات مؤيدة .

ومن امثلة الحركة الفكرية للدبلوماسية ان تاتي الفقرة ٩ من منطوق قرار مجلس الامن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) لتطلب من جنوب افريقيا ان تعلن رسميا انصياعها لفتوى محكمة العدل الدولية ؛ وقرارات الامم المتحدة . ولكن بعض الاعضاء في مجلس الامن ذاته ، لم يقبلوا تحمل نفس المسؤولية . وبمعنى اخر ، فهم يطلبون من مجلس الامن ان يحترم قراراتكم قبل ان تظهروا الاحترام الواجب لهم انفسهم وذلك يعد تهربا من المسؤولين والواجب . وهذه طريقة للخداع اتصفت بها الدبلوماسية كثيرا .  
ينبغي ان نتوخى الواقع . ان الافكار كالمبادئ يقصد بها الغير فحسب . ان الضرورة هي التعليل الذي نقدمه عندما تأخذ المبادئ اجازة .

ان اخر تطور هو المبادرة التي اتخذتها خمس دول غربية اعضاء في مجلس الامن وهي الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، والمانيا الاتحادية ، وكندا من اجل بلوغ تسوية على اساس التفاوض مع نظام فورستر . كان من الواقعي ان نتيج لهذه الدول الفرصة للتفاوض حول ترتيبات التسوية بين نظام فورستر وبين الممثلين الحقيقيين لشعب ناميبيا " سوابو" .  
ومع ذلك يجب ان ندرك اننا لانستطيع في الوقت ذاته ان نصون المبادئ المعلنه وان نحمي المصالح المنتظرة . ان الضمير والمصالح التجارية لا يمكن التوفيق بينها دائما وارجو ان تتذكر الدول الخمس ذلك في مفاوضاتها مع نظام فورستر . انني ادرك كذلك ان هناك ثلاث دول من بين هذه الدول الخمس قد لعبت دورا شادا في الماضي ، وارجو ان تقوم الان بعمل ستوائم في السيمفونية التي يشتركون في عزفها . ان الدول الغربية الخمس تستطيع ان تلعب دورا حاسما ان هي تمكنت من التوفيق بين العناصر المختلفة التي تعدد اساسية في علاقاتها مع جنوب افريقيا . واشير الى العلاقات المالية

والاقتصادية ، بما في ذلك تجارة السلاح ، والتعاون النووي مع جنوب افريقيا ومصالح الامن المشتركة ، والخوف المشترك ازاء التسرب الايدولوجي الذي يعطيهم حق دخول خاص الى قاعات نظام فورستر . وأود ان احذر الدول الخمس من ان الديمقراطية سوف تنهار اذا ما اختارت فورستر كمعقل للديمقراطية وانما ما فشلت هذه الدول في مهمتها ، فسوف يكون هذا الفشل كارثة للامم المتحدة وللعالم . وسوف يكون ذلك خبرته لسمعتها ، ويشكل تهديدا للامن والسلم الدوليين . ولهذا السبب وحده نتمنى لها النجاح .

اننا نؤيد سوابو ، دون اية شروط ، في شروطها من اجل تسوية ومن اجل نقل السلطة . اننا نؤيد رفضها لوقف الكفاح المسلح ويشمل الاتفاق على شروط التسوية ، وسحب جميع قوات جنوب افريقيا من ناميبيا ، واستتباب النظام والامن وذلك تحت رعاية قوات الامم المتحدة لحفظ السلام . اننا نؤيد طلب سوابو بالافراج عن جميع السجناء السياسيين ، وعودة جميع المنفيين السياسيين قبل التاريخ المحدد للحملة الانتخابية ، التي يجب ان تجرى على اساس المساواة بين الجميع .

اثناء الحملة واثناء الانتخابات ، ينبغي الا نسمح باى وجود عسكري او بوليسي لجنوب افريقيا ان هذا الوجود سوف يمس الانتخابات العادلة . ان شعبا طالما استعبد من جانب نظام يفتقر الى الضمير او الانسانية ، يجب ان يتحرر من اية قوة او قهر في ممارسة لحقه في تقرير المصير ان قوات الامم المتحدة وحدها تستطيع ان تؤمن هذه الظروف . وسوف يكون ذلك ساءة تتويج لمجد الامم المتحدة .

اننا نقبل الحاجة لاستمرار بعض عناصر الادارة المدنية لجنوب افريقيا ، بما فيها ادارة العدالة تحت حاكم عام تعيينه الامم المتحدة لوضع نهاية لجميع التشريعات التمييزية والتقييدية والقمعية ، وان يتم ذلك مع وصول قوات حفظ السلام للامم المتحدة .

اننا نعترض ، بقوة ، على اية تدابير تحبط السلامة الاقتصادية لناميبيا كاستقطاع خليج والفيس من ناميبيا ، الذي يشكل ٢٥ في المائة من اجمالي الناتج القومي لناميبيا . وينبغي الا ينهب الاقليم قبل ان يسلم لهم . اننا ندرك ان الموارد الطبيعية الغنية تجتذب اطماع رجال الاعمال الغربيين وتشير جشعهم . وندرك ايضا ان الماس هو افضل صديق للسيد فورستر وندرك ان ناميبيا تحتوى على

اكبر مورد في العالم لليورانيوم حتى نهاية هذا القرن . فانا تصرفت القوى الغربية بالعدالة والنزاهة وهي صفات تدعى للنظام الرأسمالي - فهي تستطيع بعد استقلال ناميبيا ان تشارك مع الشعب الناميبى في الاستفادة من هذا التراث بطريقة منصفة وعادلة وفي تطوير الموارد للمصلحة المشتركة لناميبيا واصدقائها .

أود الان ان اقدم مشروعات القرارات الثمانية ، التي قدمت اليوم . وسوف افعل ذلك نيابة عن الدول المقدمة للمشروعات ، وهي دول حركة عدم الانحياز .

أولا - مشروع القرار A/32/L.4 ، الذى يتصل بتطبيق برنامج بناء الدولة الناميبية . واود ان استرعي الانعجاب بصفة خاصة ، الى الفقرة العاملة ٤ والفقرتين ( ج ) و ( د ) . وتدعو الفقرة العاملة ( ج ) الى :

" ان تقوم المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة بمساعدة مجلس الامم المتحدة

لناميبيا ، في اصدار مرسوم بشأن الملاحة في المياه الناميبية ، من شأنه ان يعزز قضية كفاح

التحرير الذى يخوضه الشعب الناميبى ، بزعامة المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا . وان

تقوم باعداد برامج تدريبية في المهارات البحرية لصالح مرشحين ناميبيين مناسبين ."

اننا بذلك على الاقل نتطلع الى اليوم الذى سنرى فيه معاهدة جديدة لقانون البحار .

ان الفقرة الفرعية (د) من منطوق الفقرة الرابعة تطالب :

" الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تتخذ التدابير العاجلة لضمان ألا تقوم جنوب افريقيا بتمثيل ناميبيا في الوكالة ، وأن تساعد مجلس الامم المتحدة لناميبيا في جلسة ١٩٧٨ حول مسألة الاستغلال والاتجار في اليورانيوم الناميبى " . وهو أهم مورد لناميبيا . ويبدولي ، أنه بطريقة أو باخرى ، سوف يتعين علينا ان نضمن تمثيل مجلس الامم المتحدة لناميبيا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كل ما يخص اليورانيوم الناميبى .

والآن ، أتناول مشروع القرار A/32/L.5 الذى يتعلق " بصندوق الامم المتحدة لناميبيا " . وأود أن استرعى الانتباه الى منطوق الفقرة ٤ من المشروع التي تنص على مايلي :

" تقرر ، كتدبير مؤقت ، تخصيص مبلغ ٥٠٠ . ٠٠٠ دولار امريكي لصندوق الامم المتحدة لناميبيا من الميزانية العادية للامم المتحدة عام ١٩٧٨ " .

وعلى ما اعتقد فان الرقم الحالي هو ٣٠٠ . ٠٠٠ دولار امريكي . وبذلك يتضح ان الزيادة التي طلبناها ليست بالكبيرة .

والآن أتناول مشروع القرار A/32/L.6 بشأن " نشر المعلومات عن ناميبيا " ، وهو يكرر ما قيل من قبل ولا يحتاج الى تعقيب معين من جانبي .

ان مشروع القرار A/32/L.7 بشأن " الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير المشروع للاقليم " هو أهم مشروع بين هذه المجموعة من المشروعات وانني استرعى الانتباه الى منطوق الفقرتين ٦ و ٧ من هذا المشروع اللتين تنصان على مايلي :

" تعلن أن قرار جنوب افريقيا يضم خليج والفيس هو عمل من أعمال التوسيع الاستعماري ، ينتهك أهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١) وان ذلك الضم غير شرعي ولاغ وباطل .

" تعلن كذلك ان خليج والفيس جزء لا يتجزأ من ناميبيا ، يرتبط بها بروابط جغرافية وتاريخية واقتصادية وثقافية وعرقية لا يمكن فصلها " .

ان هذه حقائق ثابتة ، كما ان هذه الفقرات لا تشكل مشكلة بالنسبة لاي وفد .

أما بالنسبة الى بقية هذا المشروع بقرار ، فاننا نكرر ما قيل حول التدابير القمعية التي لجأ اليها نظام فورستر ومسلكه العام في اقليم ناميبيا .

ان مشروع القرار A/32/L.8 يشير الى " الاجراءات التي تتخذها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بناميبيا " . وما نطلبه هنا ايضا هو أن تشترك فقط جميع الوكالات المتخصصة في اعداد ناميبيا لليوم الذي نرجو ألا يكون بعيدا ، وهو يوم الاستقلال .

ان مشروع القرار A/32/L.9 حول " برنامج عمل مجلس الامم المتحدة لناميبيا " . هو أيضا لا يحتاج الى أية ملاحظة خاصة من جانبي .

ان مشروع القرار A/32/L.10 حول " تكثيف وتنسيق جهود الامم المتحدة لنصرة ناميبيا " يتضمن أيضا احكاما هامة للغاية ، ولا سيما في منطوق الفقرة ٢ منه التي تنص على ما يلي :

" تهيب بالدول التي لم تمثل بعد لاحكام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن ناميبيا وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونية ١٩٧١ ، ان تبادر الى تنفيذ تلك الاحكام " .

انني أود ان اؤكد ان اية تعاملات مع جنوب افريقيا تؤثر في مصالح ناميبيا ، مثل تجارة السلاح والتعاون النووي وغيرهما .

وختاما ، لدينا مشروع القرار A/32/L.11 وعنوانه " الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا " وانني استرعي الانتباه الى الفقرة التي تضمنت منطوق مشروع هذا القرار ، والتي صيغت بطريقة حذرة للغاية من جانب المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ( سوابو ) والتي قبلناها . وهي تقرأ كما يلي :

" تقرر أن يظل الموقف تحت المراجعة المستمرة ، وان تعقد دورة استثنائية قبل انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين في تاريخ يحدده الامين العام بالتشاور مع مجلس الامم المتحدة لناميبيا " .

وبوضوح ، فان نوايا منظمة سوابو صادقة وأمينية ، وهي تود ان تعطي للمبادرة الغربية فرصة للنجاح . ولقد كانت تستطيع ان تلح بشأن هذا الموضوع الا انها قد توخت الصبر . وانني آمل ان تحظى هذه المشروعات بالتأييد الكامل .

انني اقدم هذه المشروعات الى الجمعية العامة وانا على ثقة من أنها سوف تلقى التأييد الكامل .

الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) ، اشكر ممثل سرى لانكا على تقديمه لمشروعات القرارات الثمانية .

المتحدث التالي هو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية . وانني اعطيه الكلمة .

السيد الطرزي ( منظمة التحرير الفلسطينية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد فجعنا بسماع الاغتيال البغيض للاخ سيف بن غباش ، ونتوجه الى زميلنا السفير حميدان والى أعضاء وفده ومن خلالهم ، الى حكومة وشعب الامارات العربية المتحدة ، والى عائلة الفقيد بتعازينا الخالصة . واذ يتناول وفدى الكلمة اليوم ، يود ان يعبر ويؤكد التضامن والدعم النضاليين للشعب الفلسطيني مع شعب ناميبيا . وان منظمة التحرير الفلسطينية ، لتحبي المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا .

ليس من قبيل المصادفة ان يرجع بحث مسألتي ناميبيا وفلسطين في الامم المتحدة الى تاريخ نشأة المنظمة نفسها . فالمسألتان ميراثا انتقل اليها من عصبة الامم الراحلة ونظام انتدابها وهو نظام وضع في براءة ونفذ في خطيئة ، وهو نظام يستحق ان يكون عنوانه : " اغناء الشرعية على الاستعمار " . ففي الحاليتين ، مارست قوى الانتداب كل سلطاتها لعرقلة نمو شعوب جنوب غرب افريقيا ، وشعب فلسطين ، وشعوب شمال شرق افريقيا .

لقد اغتصب المستوطنون الاستعماريون العنصريون ، بطريقة او اخرى ، الاقاليم لحرمان الشعوب الاصلية من حقوقها الثابتة بما فيها حق تقرير المصير ، واستغلال الموارد الطبيعية للوطن لصالح تقدم ورفاهية الشعب النامبيبي والشعب الفلسطيني ، فكما هو الحال في ناميبيا ، يشار الى السكان الاصليين في فلسطين بعبارة " الآخرين " . ففي فلسطين حيث لا يزيد عدد اليهود عن ٨ في المائة من السكان ، أطلق علينا اسم " غير اليهود " وذلك في اعلان بلفور المشين . وفي ناميبيا صنف السكان ، اما " بيض " ويبلغ عددهم ٩٩٠٠٠ ، واما " غير بيض " ويبلغ عددهم ٧٥٣٠٠٠ ، وذلك مثل بليغ على العنصرية .

انه منذ ١٩٦٦ ، فقد اخضعت دولة استعمارية عنصرية ، بطريقة غير مشروعة ووحشية ، اخواننا لاسوأ اشكال الاستغلال والاضطهاد الانسانية .  
ان شعب ناميبيا البطل ، تحت قيادة منظمة سوابو ، ممثله الشرعي الوحيد ، يجابه الهجمة العنصرية في عزم وجسارة .

ان النظم الفاشية والقمعية تفهم اسلوب الكفاح المسلح وحده . ان الكلمات المعسولة حول المفاوضات من خلال طرف ثالث - وفي الواقع ذات مصالح - او اجراء الانتخابات لا يعد حتى كمسكن وانما هو عقار خبيث يقدم لشعب ناميبيا ويعد اساءة لذكاء المجتمع الدولي . كيف يستطيع احد هنا يتمتع بقواه العقلية ان يتصور انتخابات حرة ، او ممارسة لحق تقرير المصير تتم تحت اشراف او رقابة نظام طالما فرض خلال العقود الطويلة جميع الطرق الوحشية والعسكرية لا خضاع الشعب الناميبسي . ان هذا الظرف في حد ذاته ، ينفي حرية ممارسة حق تقرير المصير .

وفي الاحد عشر عاما الماضية على الاخص فان النظام العنصرى في بريتوريا قد تحدى المجتمع الدولي ، وانتهك مبادئ الميثاق ، والقرارات العديدة للامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

لقد حان الوقت الذى تقوم فيه هذه الجمعية الموقرة بوضع حد لمثل هذه الحالة ، وان تطبق الجزاءات وغيرها من الطرق العلاجية المنصوص عليها في الميثاق . اننا نعتقد بصدق ، ونعلم ان الشعب الناميبسي متعطش للسلام ، وان السلام لن يسود الا بعد ان يتمتع شعب ناميبيا ، دون قيد او شرط ، بحريته في دولة مستقلة ذات سيادة في ناميبيا .

لقد قال رفيقنا في السلاح السيد نوجوما امام هذه الجمعية في ١٨ تشرين الاول / اكتوبر " عند ما قيل لنا وقيل لبقية العالم في ايار/مايو هذا العام ان الدول الخمس قد شرعت في اجراء محادثات مع جنوب افريقيا لاستكشاف امكانية تنفيذ قرار مجلس الامن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) قلنا لهما ان سوابو ترحب بجميع الجهود الصادقة من اجل تنفيذ ليس فقط القرار ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) بل جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة الخاصة بناميبيا . وقد ذكرناها بان هناك الكثير من المحاولات الدبلوماسية الاستطلاعية التي تمت في الماضي والتي قبلناها على مضض امين في انجاز بعض التقدم نحو تسوية عن طريق التفاوض في ناميبيا .

" ولكنها قد باءت جميعها بالفشل ليس نتيجة تصلب ناميبيا ، وانما نتيجة لموقف جنوب

افريقيا ومن يؤيدونها" . (A/32/PV.35, PP. 20-31) .

وانتقل سام نوجوما بعد ذلك قائلا لنا :

" ان لجوءنا للكفاح المسلح هو النتيجة المباشرة للاضطهاد العنصرى لجنوب افريقيا وقمعها الوحشي ، وكذلك الاستغلال البشع لشعبنا ومواردنا من جانب بعض المصالح الاجنبية ولا نرى اى مخرج سوى الاستمرار في كفاحنا السياسي والعسكرى ضد جنوب افريقيا ومن يؤيدونها حتى يتم القضاء على جميع الظروف التي تسبب كفاحنا" ( المرجع نفسه ، صفحة ٢٧ ) .

ان نظام الحكم في بريتوريا شأنه شأن النظام العنصرى الاخر في فلسطين ما يزال يصر على تثبيت سيطرته الاستعمارية . ففي فلسطين اوضح الصهاينة امام الجمعية العامة انهم لا ينوون التخلي عن الاراضي المحتلة فلهم عطف لا يروى للتوسع في مجال حيوى يسمونه "موطن الاجداد" .

ان فورستر وديان يصران على تحدى ارادة المجتمع الدولي وانتهاك قرارات الامم المتحدة . ان ضم خليج والفيش ما هو الا مجرد خطوة واحدة ، ومثل واحد ، ان التجربة الصهيونية في فلسطين ، والتجربة الهتلرية في اوربا وغيرها من اجزاء العالم توضح دون اى شك ان النظم العسكرية العنصرية هي نظم توسعية ، واعداء لجميع التحركات نحو السلم . انها اعداء السلام .

ان الصلات بين تل ابيب وبريتوريا تشكل تهديدا للامن والسلم الدوليين . ان التجارب النووية في الاقليم الناميبي فيما يسمى بصحراء كهارى هي مجرد امتداد للتجارب النووية في ديمونة في صحراء النقب جنوبي فلسطين ، ولا يجب ان نرضى بمجرد ادانة مثل هذه التجارب النووية ، بل يجب ان نطلب ما هو اكثر من المجتمع الدولي .

ان وفدى يرى بمزيد من القلق فرض سياسة البانتوستانات على ناميبيا ، ولكننا لعل ثقة بأن شعب ناميبيا سيظل متحدا ان ارادة وعزيمة شعوبنا اقوى بكثير من مؤامرات الفاشيين . ان شعبنا - الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال - قد وجه ضربة قاصمة لاعداء تل ابيب بان الفلسطينيين ليسوا متحدين . ففي عشية افتتاح الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة اوضح شعبنا جليا مرة اخرى انه متحد تحت قيادة وحيدة هي منظمة التحرير الفلسطينية ، متحد في كفاحه الدؤوب لانهاء الاحتلال غير المشروع وفي رفضه الوصاية المفروضة وفي كفاحه لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف - حق العودة للوطن ؛ حق تقرير المصير بما في ذلك حق اقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة في فلسطين .

ان الانتداب على ناميبيا قد ترك مصير اخواننا النامبيين في ايدى غير امينة للاستعماريين العنصريين ، وفي فلسطين ، وفي اماكن اخرى فان الشعوب قد تعلمت ان طريق الاستقلال عن الحكم الاستعمارى والتحرر الوطنى هو طريق الكفاح المسلح وليس نظام الانتداب او الوصايا .

السيد ايتويا (الكونغو) (الكلمة بالفرنسية) : ان الاحداث التي طرأت خلال الاشهر الماضية في الجنوب الافريقي اضفت المزيد من الخطورة والالاحاح على مشكلة ناميبيا . لقد أدرك الرأي العام العالمي في النهاية انه يتعين على الامم المتحدة الا تتراجع بعد الان عن موقفها ، كما يجب عليها اتخاذ موقف عدائي اكثر من ذي قبل .

ومنذ احدى عشرة سنة فان الجمعية العامة للامم المتحدة قد انتهت انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ووضعت هذا الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للامم المتحدة . ومن اجل ملء الفراغ السياسي والمؤسسي الناجم عن هذا القرار تم تشكيل جهاز من قبل الامم المتحدة لادارة ناميبيا لحين حصولها على الاستقلال ، هذا الجهاز هو مجلس الامم المتحدة لناميبيا ان العملية التي سوف تؤدي بهذا الاقليم الى السيادة الاقليمية والدولية قد تتحدد بوضوح ، والهدف هو ان تقوم جنوب افريقيا بسحب قوات الاحتلال من ناميبيا ؛ والعمل على الافراج عن جميع السجناء السياسيين كشرط اساسي من اجل تنظيم الانتخابات الحرة تحت اشراف ورقابة السلطة القائمة بالادارة الا وهي الامم المتحدة .

ومنذ احدى عشرة سنة فان رد فعل جنوب افريقيا كان مستمرا ، ان ذلك البلد قد رفض دائما . بصورة متزمته ان يأخذ في الاعتبار ادنى قرار اتخذته الامم المتحدة ، بل على العكس تماما فان ذلك البلد اوجد العراقيل وارتكب اعمالا استفزازية لاحباط جميع المحاولات الرامية لتسوية مشكلة ناميبيا ، وقد كانت اخر هذه المحاولات ترمي الى تجزئة الاقليم على اساس قبلي واقامة حكم يقوم على الرعب وضم جزء من الاقليم النامبيسي والاعتداءات المتكررة ضد بلدان ذات سيادة مثل انغولا وزامبيا . يتعين ان على الامم المتحدة ان تتخلى منذ الان عن السلبية التي تهدد بشلها بشكل خطير وتمنعها عن رؤية مسؤولياتها بوضوح وتتسبب في احباط كل الامل .

وعلى مستوى المسؤوليات ، يبدو و بوضوح ، ان جميع الذين أدى تواطؤهم الى خلق مشكلة ناميبيا واستمرارها ، لم يستخلصوا كافة الدروس والنتائج المترتبة على موقفهم . اننا نود ان نرى المحاولات لاجراء الحوار ، منذ بعض الوقت ، بين الدول الكبرى من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وبين نظام الحكم العنصرى المتسلط في بريتوريا ، بداية لادراك الصادق للوقائع الجديدة التي تحكم العلاقات الدولية . ان جمهورية الكونغو الشعبية لم تكن واهمة أبدا فيما يتعلق بفرض النجاح المتاحة أمام مثل هذا التحرك القائم على المصالح التجارية والاستراتيجية ، أكثر من قيامه على الاعتبارات السياسية ، او حتى الاعتبارات الانسانية ، كما تريد الدعاية لنا ان نصدق . وفي هذا الصدد ، فان جمهورية الكونغو الشعبية مقتنعة بأنه اذا كان حلفاء بريتوريا المعروفين او المقنعين يريدون ذلك حقا ، فسوف يكون في مقدورهم ان يمارسوا ، على من يحظى بحمايتهم ، الضغوط التي تزيل عن شعب ناميبيا المعاناة المعنوية والجسدية التي يتعرض لها اليوم . والواقع ان هذه الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الامن ، لها مصالح اقتصادية ضخمة في ناميبيا ، حيث تستثمر وتستغل كل ثروة الارض وباطنها وثروة البحر . ولهذا ، فانه يمكن لفورستر بكل ثقة ان يوضح لهذه الدول المخاطر الكامنة في محاولتها ، وان يقوم بعطيات الابتزاز الذى يحدد في نظر المجتمع الدولي حدود التصرفات الحكيمة التي حظيت بتأييد من بعض اعضاء مجلس الامن في الامم المتحدة .

وهكذا ، فان بريتوريا يمكنها - دون عقاب - ان تعزز احتلالها العسكرى لكل أرض ناميبيا ، وان تجرى التجارب النووية ، وان تعرض البلد لخطر نظام البانتوستانات البغيض ، وتستطيع ، دون ان تخشى فقد تأييد حلفائها وحمايتها ، ان تقرر ان تنتزع من ناميبيا الميناء الكبير في خليج والفيس بقصد ضمه الى اقليم الكاب .

ان جنوب افريقيا في هذه المرة لم تعد تكفي بصيغة الدول العازلة ، او بالاجراء الجزئية بل بدأت بحزم في عملية التوسع وحنون العظمة .

وانا كانت هذه الحقائق تؤكّد بقدر كاف مدى اتساع صلف بريتوريا ، فهي تقيم ايضا حدودا للديماسية السانحة التي نأمل ألا تسمح الامم المتحدة لنفسها بأن تشارك فيها نهائيا . لقد اصبحنا واثقين من ان الايدولوجية العنصرية لجنوب افريقيا تشكل في وقتنا الحالي ، تهديدا

للسلم والامن في افريقيا وفي العالم ، ان ان الموقف قد تفاقم ، بدلا من ان تخف حدة توتره . هل تتناقص القوى الادارية للامم المتحدة الى درجة العجز ؟ هل يجب ان تكون سلطة ، دون ان تكون قادرة على ان تحكم ؟ ان مثل هذا التناقض الغريب الذي نواجهه ، قد أدى الى تعنت كبير من قبل الفاشيين في جنوب افريقيا .

هل كان في استطاعتهم ان يزدروا الامم المتحدة ، ان لم يكونوا يتمتعون بدعم خفي من الحلفاء ؟ اننا نعلم الآن ان احتقار جنوب افريقيا لكل مقررات منظماتنا ، تنبت جذوره العميقة من نفاق بعض الدول الغربية ، التي تدين الفاشيين في جنوب افريقيا من فوق هذه المنصة ، فني حين انها ماتزال عطيا تناصر بحزم عقد الصفقات طويلة الأمد مع الفاشيين الجدد . فما الذي يجب ان نفعله ؟

وبما ان مشكلة ناميبيا قد اصبحت معروفة في وضوح بأسبابها ومظاهرها ، لذا ، يجب ان نتخذ موقفا عاجلا وأكثر مسؤولية ، حتى ولو كان ذلك ينطوي ، بالنسبة الى البعض ، على اختيار مؤلم لمعتقداتهم . ان هيبة الامم المتحدة معرضة للخطر ، وكذلك الدور الذي تعتمزم القيام به في نقطة التحول هذه في قرننا هذا . وفي مواجهة مثل هذه التحديات ، يجب على المجتمع الدولي ان يفكر في تحديد السلوك المطلوب وما هو العمل الذي يجب ان يكون أكثر فعالية . انه يتعين علينا جميعا ، أولا ان نستمر في احترام الارادة المشروعة لمنظمة سوابو ، وهي قائدة الكفاح الحر لشعب ناميبيا . ان سام نجوما ، رئيس هذه المنظمة ، قد اعلن منذ عدة أيام من فوق هذه المنصة ، ان منظمة سوابو تقدم تأييدها لكل مفاوضات ، لأن التفاوض - وهذه نقطة هامة - يعتبر شكلا من أشكال الكفاح . ان هذا البيان يؤكد الحاجة الى استمرار النضال ، بينما في نفس الوقت ، يشجع المبادرات التي قد تعجل بتصفية الاستعمار في ناميبيا .

ان جمهورية الكونغو الشعبية ، من جانبها ، ترى ان هذه المبادرة ، ولو أنها جاءت متأخرة ، من قبل بعض الدول الغربية ، وان كان حظها من النجاح قليل - كما سبق القول - يجب ان تتحقق في اطار الجهود التي تبذل داخل الامم المتحدة وبمعرفتها . واذا كانت تلك البلدان تنظر الى هيبتها التي تتمتع بها مع النظام العنصرى التوسعي في جنوب افريقيا - وهو امر مفهوم بقدر كاف - فانه يكون من واجبه عندئذ ان تستخدم صلاتها الوطيدة مع جنوب افريقيا لاجبارها على الرضوخ لمقررات الامم المتحدة .

وكما قلنا من قبل ، فانه ليس لدينا سبب في الوقت الحاضر لكي نأمل في ان يتم مثل ذلك لان جنوب افريقيا لم تعد تشعر بالامتنان لحمايتها الغربيين ، الذين تدين لهم فعلا بأنها لم تطرد من الامم المتحدة ، بل وأكثر من ذلك انها لم تعد ممتنة لتلك الأيدي العاملة السوداء الرخيصة التي فوق ظهورها تبني البلاد . وهذا هو السبب الذي من اجله كشفت منظمة سوابو الكفاح المسلح حتى تحتفظ بالاخلاص للشعب الذي اقسمت ان تحرره بأي ثمن ، وهذا الموقف يجب ان يحظى بالتأييد الجماعي من الامم المتحدة .

ان بلدي قد حافظ دائما على علاقات وثيقة مع المنظمة التي يقودها رفيقنا وشقيقنا سام نجوما ، الذي قام بزيارة رسمية لبرازافيل . ان جمهورية الكونغو الشعبية ، احتراماً منها لاختياراتها السياسية الأساسية ، وكذلك احتراماً منها لروح قرارات الامم المتحدة ، فانها على الرغم من امكانياتها المتواضعة ، تعرف ان مثل هذه العلاقات تعتمد فقط على قواعد راسخة . ومن هنا ، فاننا نستقبل منذ سنوات قليلة ماضية ، مواطنين من الشباب الناميبي للدراسة في مدارسنا وجامعاتنا . وقد جعلنا نظام اذاعتنا الوطني تحت تصرفهم . ونحن نبحت دائما مع رفاقنا في منظمة سوابو ، لايجاد الطرق والوسائل لتقوية هذا التعاون . وعلى الصعيد الثنائي على الأقل ، فان هذه هي الترتيبات التي عن طريقها أعطينا التعبير عن الالتزام الحازم من قبل جمهورية الكونغو الشعبية . ويجب أيضا ان نطبق فورا الاجراءات التي اشار اليها الرفيق سام نجوما .

ومن بين تلك الاجراءات ، نشير بصفة خاصة الى وقف كل أوجه التعاون العسكري والاقتصادي مع نظام بيريتوريا حتى يجبر على ان يسحب ، دون تأخير ، قوات القمع والاحتلال المرابطة في الاقليم والتي تسلك مسلكا كريها ازاء المناضلين الاحرار الناميبيين بقيادة منظمة سوابو . وهذا الاجراء يجب ان يصاحبه الافراج فورا عن المسجونين السياسيين والسماح للمنفيين بالعودة الى بلادهم . ان مثل هذا المطلب يعتبر الحد الأدنى الذي يمكن للمجتمع الدولي ان يحصل عليه ، حتى نسمح لمجلس الامم المتحدة لنا ميبييا - وهو السلطة المشروعة في الاقليم - بأن يمارس دورا مباشرا وحاسما في العملية التي لارجعة فيها والتي يجب ان تصل بالناميبيين الى تقرير المصير . ان قرار مجلس الامم رقم ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) ، الذي يدعو الى اجراء انتخابات ديموقراطية حقيقية تحت اشراف الامم المتحدة ، يعبر عن هذه الفكرة بصورة أكثر ملاءمة .

ومن المهم أيضا - مستفيدين من دروس الماضي - ان تبحث الامم المتحدة عن الطرق والوسائل لزيادة فعالية أعمالها .

ففي أوقات أخرى ، وفي ظروف مختلفة تماما ، تدخلت الامم المتحدة عن طريق قوات حفظ السلام ، وذلك للحفاظ على السلامة الإقليمية والسلم والامن عندما كان الخطر يتهدد بعض مناطق العالم . اننا ندرك ان هذا التدخل لم يحظ بالتقدير دائما ، حيث كانت مشروعية تدخل الامم المتحدة موضع تساؤل . ونحن نعتقد ان هذه ليست هي نفس الحالة بالنسبة لنا ميبيا ، حيث ان الادارة هناك تخضع بصورة مباشرة للامم المتحدة . ان نظام بريتوريا يجب الا بنعم - بأية حال - بالتسامح الذي يحاط به الآن . وهو كمرض خبيث ينمو في جسم المجتمع يجب ان يطبق عليه أكثر أنواع العلاج ملائمة ، وليس شيئا آخر .

والأ ، فان المجتمع الدولي سوف يخون نفسه ومبادئه ، ووجوده ذاته .

السيد ارغو (غينيا - بيساو) (الكلمة بالفرنسية) : اننا نتوجه الى وفد دولة الامارات العربية المتحدة ، لنعبر له عن مدى تأثر وفد بلادى باخبار اغتيال وزير خارجية الامارات العربية المتحدة . اننا نطلب من وفد هذا البلد الصديق ان يعبر لحكومته ولشعبها ، وكذلك لاسرة الفقيد العظيم ، عن تعازينا الصادقة وتعاطف وفد بلادى معهم .

اننا بمشاعر الثقة العميقة في تقدم الشعوب نحو استقلالها بلا رجعة ، وفي قدرة هذه الشعوب على تدمير عطية القمع ، فان وفد بلادى يتحدث بهذه الثقة في المناقشة حول مسألة ناميبيا . ان هذه الثقة الكاملة تقوم على اساس ان تاريخ الشعب ، وتاريخ افريقيا اللذين اكدا ان الشعوب مضت قدما في كفاحها ضد نظم الحكم الرجعية والعنصرية ، مما ادى بها الى عهد جديد من الاستقلال واعادة البناء الوطني .

وفي حالة قارتنا افريقيا بصفة خاصة ، فانها قد نجحت في سلوك هذا الطريق ، وسوف تستمر في انتهاجه رغم كافة العراقيل ، وكافة الجرائم ، وأوجه القمع والمناورات التي تعرضت وماتزال تتعرض لها ، حيث ان هناك ماضيا استعماريا مطوئا بالمعاناة والاصابات لكرامتنا . ان ذلك قد دعم اخبرا من عزمنا على القضاء نهائيا على الاستعمار ، وابرار حقوقنا المشروعة . ان شعب ناميبيا يؤكد بكفاحه البطولي الطويل ضد استعمار جنوب افريقيا ، انه قد تحرك بملء الثقة والحزم اللذين يضمنان له الانتصار الاكيد في القضية العادلة التي يدافع عنها .

لقد سبقنا نحو مائة متحدث عبروا عن مدى اهتمام المجتمع الدولي بالاوضاع السائدة في هذا الاقليم . ان المجتمع الدولي لم يعد في حاجة الى ادلة اضافية ، لكي يعرف انه في ناميبيا، تحت قمع نظام الحكم في بريتوريا ، فان الرجل الافريقي يسجن تعسفا ، ويعذب ويقتل . وان هناك جهدا منظما في شكل دستوري ، يحاول ان يقضي على وعي الشعب الافريقي الوطني لكي يصبح مجرد اداة انتاج . ان المجتمع الدولي ، قد اعلن تكرارا عن موقفه في هذا الصدد ، الذي لم يعد مقبولا في هذا القرن ، وقد ادانه بالعديد من القرارات والمقررات ، سواء على مستوى منظمنا ، او على مستوى غيرها من المحافل الدولية .

ونحن لا يسعنا ، رغم هذه الجهود ، الا ان نلاحظ عدم فاعلية الاجراءات المتخذة . وهكذا كلما تم الحديث عن هذه المشكلة ، وفي الوقت الذي نعبر فيه عن تضامننا مع شعب ناميبيا ، ونكسر

تأكيدنا للادانة العالمية لنظام الحكم في جنوب افريقيا ، فاننا لا يمكن ان نخفي شعورنا بالفبسن العميق ، الذى يواجه منظمنا ازاء هذا التحدى ، وتعتت الحكام في بريتوريا . ان الام المتحدة ، التي انتهت انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا في ١٩٦٦ ، وأقامت في ١٩٦٧ مجلس الام المتحدة لناميبيا ، تخوض الكفاح ضد الوجود غير المشروع لجنوب افريقيا في هذا الاقليم . وبعد هـذـه السنوات من الجهود المستمرة ، للتوصل الى حل يتمشى مع حقوق شعب ناميبيا ، وبعد كفاح يخوضه هذا الشعب والام المتحدة وافريقيا ، ضد نظام حكم يدان رسميا من قبل الجميع ، فان النتائج الواضحة ليست مرضية على الاطلاق . ان جنوب افريقيا ما تزال تحتل ناميبيا بالصلف الذى اتسمت به ، وقد سمحت لنفسها بان تستخدم نفس اساليب القمع ، وان تستمر في نهب الموارد الطبيعية للاقليم ، بما ينطوى على تحد للشعوب المقهورة ، وللقرارات المتكررة لمجلس الامن ، الذى يطالب بانسحابها من الاقليم .

كيف يظل هذا الحكم المتخلف والرجعي على قيد الحياة ، وكيف يستطيع ان يتحدى العالم أجمع ؟ اننا نعرف ان صلف وبقاء هذا النظام في الحكم ، يعتمدان اساسا على نظام متعتت من القمع الذى اقامه ، وبصفة خاصة على تواطؤ من قبل حلفائه ، الذين بدلا من ان يراجعوا مواقفهم ، يزيدون كل يوم من دعم تعاونهم لبريتوريا في القطاعات الاقتصادية والسياسية والعسكرية . اننا نكرر لحلفاء جنوب افريقيا ان هذا التعاون وكذا التواطؤ من جانبهم مع هذا الحكم يشكلان ظاهرة من الاحتقار العميق لحقوق الانسان الافريقي ، واضراراً لمنظمتنا ، ولل قضية النبيلة التي تقع على عاتقها . ونظرا لوجود هذا التحالف ، فان جنوب افريقيا ما تزال تفرض القمع والظلم على شعب ناميبيا ، الذى اصبحته حياته صورة بائسة ندينها جميعا . ان نظام حكم القمع ، قد اوجد مناخا من الرعب ، وذلك بعمليات السجن التعسفي والتعذيب والقمع التي يذهب ضحيتها افضل ابناء هذا الشعب البطل \* . ان الغرض من كبت الاعمال البطولية ، التي يخوضها الشعب تحت ادارة المنظمة الشعبية لتحرير جنوب غرب افريقيا (سوابو) ، انما هو الدعامة التي تعتمد عليها عملية استغلال الموار

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد انور ساني (اندونيسيا)

الطبيعية في الاقليم . اننا نرى على هذا النحو ، انه رغم قرارات مجلس الا من المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية في ناميبيا - منعا لسلبها ونهبها - فان حكومة جنوب افريقيا تستغل هذه الموارد بالتعاون مع الشركات عبر الوطنية للبلاد الرأسمالية . ان الجميع يعرفون ان عمليات النهب من قبل جنوب افريقيا قد زادت ، خاصة في قطاع المناجم ، وهو القطاع الرئيسي في اقتصاد الاقليم . ان هذه الموارد الموجودة في المناجم ، من الماس الى اليورانيوم ، تخضع للنهب المنظم . اما الاقتصاد فقد عانى من الفقر واختلال التوازن ، وهو الاقتصاد الذي سيره شعب ناميبيا . وفي هذا الصدد ، فاننا نؤكد على التهديد الخاص الذي يندب عليه استغلال اليورانيوم من قبل جنوب افريقيا ، آخذين في الاعتبار قدرة جنوب افريقيا على تطوير اليورانيوم ونتاج الاسلحة النووية . ان حصول جنوب افريقيا على الاسلحة النووية ، سوف تقع مسؤوليته على حلفائها الذين يسعون الى زيادة الارباح والمنافع ويدعمونها في هذا القطاع النووي . ان التعاون في هذا القطاع بين البلاد الغربية وبين جنوب افريقيا ، يشكل - دون شك - الدليل الرئيسي على تواطؤ هذه البلاد ، وعموض موقوفها نحو بريتوريا . ان هذه البلاد لم تكف بأن تعاونها مع نظام الفصل العنصرى ، قد جعل القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن ، خاوية من مضمونها ، بل استمرت في احتقار حقوق جنوب افريقيا ، وقد بدأت بتصعيد دعم جنوب افريقيا في هذا القطاع .

اننا يجب ان نعبر هنا عن ادانتنا الشديدة لهذه الخطوة الجديدة في سبيل استمرار نظام حكم بريتوريا . واننا نفتنم هذه الفرصة لكي نتوجه بندا جديد الى الدول المشتركة في هذه العملية حتى تراجع مواقفها ، وتكف عن دعمها لنظام الحكم في جنوب افريقيا .

اننا ندرك تماما الامكانيات المحدودة للامم المتحدة ، فيما يتعلق بالبحث عن حل دائم وعادل لمشكلة ناميبيا . ان الواقع ، هو ان ناميبيا المستقلة حقا ، سوف تقوم نتيجة لكفاح شعبها وطلبيته منظمة سوابو ، واننا نكرر لهما تأييدنا وتضامننا معهما . ان الموقف في ناميبيا ، قد وصفه لنا زعيم منظمة سوابو ، وقد لاحظنا انه بدلا من ان يتحسن ، قد تفاقم واصبح اكثر تعقيدا ، بسبب تدخل عناصر جديدة تعتبر جزءا من الخطط التي تؤكد الاطماع بعيدة النظر لجنوب افريقيا ، واعتزامها استمرار وجودها في هذا الاقليم .

وهكذا ، ففي محاولة بث الفرقة بين صفوف شعب ناميبيا ، فانها تمضى قدما في اقامة

البانتوستانات . وبعد ان تنتهي من اقامة هذا النظام تكون قد تأكدت من انها بعلمها هذا ، قد اوجدت اسسا للصراع الداخلي . وهناك اتجاهات قبلية قد ظهرت بالفعل ، بما يشكل مساسا بالحقوق الوطنية . اننا ندين محاولة بريتوريا هذه ، كما اننا نريد ان نؤكد على الحقيقة القائلة بان نظام البانتوستانات لا يمثل الشعب الناميبي ، ولكنه يعتبر خطة وضعت بالتواطؤ مع حكام بريتوريا . لقد اعلنت جنوب افريقيا في ٣١ آب/ اغسطس عن ضم خليج والفييس ، الذي ينتمي الى ناميبيا بكل تأكيد ، والذي اذا ما استمر تحت حكم جنوب افريقيا ، فانه سيشكل جييا يهدد امن البلاد بشكل خطير . ان هذا المساس بالسلامة الاقليمية لناميبيا ، انما يؤكد بوضوح مدى اطماع جنوب افريقيا .

اننا نتضامن مع منظمة سوابو في عزمها على الدفاع عن السلامة الاقليمية للبلاد ، ونؤيد النداء الذي وجهته هذه المنظمة ، حتى تدين منظمتنا الطابع التعسفي لضم هذا الخليج . ان المناورات التي يقوم بها اعداء الشعب الناميبي - التي تستحق اهتماما خاصا - هي محاولات تدعو الى اقناع منظمة سوابو بالاشترك في الانتخابات ، دون ان تتوفر الشروط التي حددتها قرارات مجلس الامن . ان مجلس الامن ، قد طالب باجراء انتخابات حرة ، تحت اشراف الامم المتحدة . وبذلك فقط يستطيع الشعب الناميبي ان يعرب عن رأيه دون قيود . ان الانتخابات اذا ما تحققت في ظل الظروف الحالية ، وفي ظل النظم التي اقامتها جنوب افريقيا ، فانها سوف تتعارض مع الشروط التي فرضتها منظمتنا ، وتشكل فخا دنيئا ، تجنبت منظمة سوابو - بحكمة - الوقوع فيه . ان رفض جنوب افريقيا الموافقة على قرارات مجلس الامن ، وتصعيدها لعمال القمع ، ورفضها الحوار مع الممثل الوحيد المشروع للشعب ناميبيا ، وهو منظمة (سوابو) ، كل هذه الامور قد ادت بهذه المنظمة الى اختيار الكفاح المسلح كطريق وحيد نحو حل دائم وعادل لقضيتها .

وإذ رآك منها لهذه الحقيقة ، فإن منظمة سوابو تقوم بكفاحها بكل بطولية رغم المناورات والتحديات التي تعترضها ، فهي تمضي قدما في الكفاح المسلح الذي فرض عليها . ويجب ألا نعترض على الطابع المشروع لهذا الكفاح والا نرفض تقديم الدعم لسوابو ، وهو الدعم الذي تستحقه ، بل هي في حاجة إليه . وبينما نكرر تأييدنا لاستمرار هذا الكفاح نطلب من المجتمع الدولي ان يقدم لسوابو التضامن والدعم المادي الضروريين لها .

ان اى شعب يكافح ، ويبيد السلاح للحصول على حريته ، انما هو شعب محب للسلم بكل تأكيد وسوف يؤيد السلم ويشجع الذين يسعون الى الحل السلمي لهذا الكفاح . ان هذا الشعب سيكون حازما اذا ما كانت المفاوضات المقترحة تهدف الى احترام حقوقه المشروعة او لم تسع الى ايفائه عن الكفاح لا مكان للسيطرة عليه .

اننا نؤيد جهود الدول الاعضاء الخمس في مجلس الامن ، التي بدأت في السعي الى ايجاد حل لمشكلة ناميبيا ، وندرك العلاقة القائمة بين هذه البلاد وبين جنوب افريقيا ، وامكانيات الضغط الكبيرة التي تتمتع بها لا جبار بريتوريا الى السعي الى الحل الدائم والعاقل . لذلك يجب ان نؤيد تحرك هذه البلاد ، ويجب ان نصدر حكما عليها بالنتائج التي تتوصل اليها .

وفي الوقت الذي تدرس فيه الموقف في ناميبيا فان سلطات جنوب افريقيا تعرب بالصورة التي تميزها عن الطابع الظالم لنظامها . ان القمع العنيف قد بدأ ضد مختلف الاجهزة في جنوب افريقيا فالعديد من الشخصيات قد اعتقل . والمنظمات قد الغيت ، وتم وقف العديد من الصحف هذا هو الرد الذي اتت به جنوب افريقيا للمجتمع الدولي . هل هذا هو البرهان على حسن النية ، وعلى رغبة جنوب افريقيا في ايجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب الافريقي ؟ انه على العكس من ذلك يؤكد كيف ان جنوب افريقيا تخضع للنظام البغيض للفصل العنصرى .

السيد سيمباناني (بوروندى) (الكلمة بالفرنسية) : بحزن عميق علم وفد بوروندى بالاعتقال المأسوى لسعادة السيد فباش وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة . وان بلادى لها علاقات قوية من التعاون والصدقة مع هذا البلد ، وأود نيابة عن حكومتى ان أرجو وفد الامارات العربية المتحدة ان ينقل الى حكومته وشعبه والى اسرة الفقيد الراحل ، التعازى الصادقة من قبلنا .

على ضوء الاحداث التي تجرى الان في ناميبيا . فان وفد بوروندى يعتبر ان الموقف القائم في ذلك البلد يتدهور من يوم لآخر . وانه يتعين اتخاذ الاجراءات العاجلة من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن .

وعلى الرغم من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، فان نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا مازال يحتل ناميبيا بصورة غير مشروعة ، ويمارس فيها سياسة القمع ضد شعب ناميبيا ، ويقوم بنهب الثروات والموارد في هذا البلد . ويستمر في الاعتداء الدائم على الدول المستقلة في المنطقة . وعلى اساس من قوانينها ضد الارهاب وقواعد الاحوال الشخصية ، فان النظام النازى الجديد ، والفاشي لجنوب افريقيا قد وضع شعبا كاملا تحت نظام الرعب والتهديد المستمر . وعلى الرغم من غضب الرأى العام العالمي والعديد من الادانات من قبل منظمة الامم المتحدة ، فان نظام الفصل العنصرى يقوم بعمليات الاعتقال التعسفية ، وعمليات السجن دون محاكمة ، والادانة الظالمة وغير المشروعة وتعريض المدنيين للتعذيب وسوء المعاملة . ان العالم يعرف ان عمليات " كوبرا " و " ايجل " وغيرها تديرها الدولة البوليسية للقيام بعمليات الظلم والتقسيم .

ان الاغتيالات واحكام الاعدام للمواطنين الناميبيين والوطنيين هناك اصبحت حقيقة قائمة ومحزنة . ان سياسة البانتوستان ، وكذلك البرنامج الذى يسعى الى اقامة احد عشر جيشا قبليا ، تشكل العراقيل الضخمة امام تحقيق الوحدة القومية في ناميبيا ، وتقف ضد الانسجام الذى يجب ان يقوم بين الافراد في الوطن . ان اقامة الجيوش القبلية في جنوب افريقيا يعتبر عملا استفزازيا جديدا له هدف ، هو الاعداد للحرب الوطنية ولاضعاف القوات المسلحة لسوايو .

وفي اطار هذه السياسة غير المعقولة فان نظام فورستر في ٣١ اب/اغسطس . اتخذ قرارا بضم خليج والفيش وهو جزء لا يتجزأ من ناميبيا . ان عمل التوسع الاستعمارى هذا ليس له هدف الا حرمان ناميبيا المستقلة من اهم ميناها لديها ، ومن المركز الرئيسى لصناعة صيد الاسماك . ان وفد بلاوى يدعم سوايو ، التي كما اعلن رئيسها قد عقدت العزم على تحرير ناميبيا والدفاع عن سلامتها الاقليمية بما في ذلك خليج والفيش .

وفي حين ان شعب ناميبيا يعيش في اليأس والحزن والفقر ، وفي حين ان لمنظمة الامم المتحدة تتوجه بالنداءات من أجل الاشتراك في صندوق الامم المتحدة لناميبيا . وفي معهد الامم المتحدة

لناميبيا . فان نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا يقوم بنهب لم يسبق له مثيل لثروات وموارد ناميبيا الطبيعية . وعلى الرغم من ان القرار رقم ١ حول حماية موارد ناميبيا ، وهو القرار الذى اتخذته مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، فان عملية نهب الثروات في ناميبيا اصبحت اكثر قوة وكثافة ، وليس سرا ان ناميبيا هي أول منتج للماس في العالم ، وانها تمتلك موارد ضخمة من النحاس ، والزنك ، والليثيوم والكاديوم . واننا نعرف انه حتى نهاية هذا القرن فان ناميبيا سوف تظل المصدر الرئيسي لليورانيوم .

ووفقا للوثيقة A/32/23/Add.2 فان الاحصائيات لعام ١٩٧٣ تبين ان القيمة الكلية للمعادن التي تم بيعها وصلت الى ٢٣٠ مليون راند منها ١٤٧ مليون راند أى ما يوازي ٦٤ في المائة من الماس ، و ٨٣ مليون راند أى ٣٦ في المائة من المعادن العادية (الرانديسواوى ١١٥ دولار امريكي) .

ان المناجم الكبيرة لليورانيوم في روسينغ هي مطعم الشركات الرأسمالية الاجنبية . كما ان المخزون في هذه المناجم يصل الى ١٠٠٠٠٠ طن من الخام ، كانت موضعا لعقود بيع بكميات كبيرة للمملكة المتحدة واليابان وفرنسا .

ومن جهة اخرى وبموجب قانون ١٩٤٨ للطاقة الذرية في جنوب افريقيا ، فان جنوب افريقيا هي المالك الوحيد لحق الكشف والتنقيب واستغلال اليورانيوم . ان الوصول المباشر من قبل جنوب افريقيا لحقول اليورانيوم في ناميبيا ، يسمح لجنوب افريقيا بانتاج اليورانيوم المخصب اللازم لانتاج الاسلحة النووية . ان هذه القدرة النووية التي تتمتع بها جنوب افريقيا قد اشير اليها في النيويورك تايمز في ٥ كانون الاول / ديسمبر .

ويجب الا تسمح الامم المتحدة باستمرار هذا النهب الحالي لموارد ناميبيا ، أو الاستغلال للايدي العاملة الناميبية . ومن هنا يجب على المجتمع الدولي ان يتخذ التدابير الفعالة لوقف هذا النهب والحصول على هذه الفوائد الفخمة . ونحن نعرف مثلا ان موارد منجم روسنغ لليورانسيوم الذي يمول برأس مال دولي ، تصل الى ١٠٠ مليون جنيه استرليني ستويا نظرا لارتفاع اسعار اليورانسيوم في الاسواق العالمية .

وفي مجال مختلف تماما ، فان جنوب افريقيا والشركات عبر الوطنية قد حققت ارباحا طائلة في صناعات صيد الاسماك ، واستغلال الصناعات الزراعية الرعوية . ففي سنة ١٩٧٤ فان العائد من صيد الاسماك قد زاد عن ١٠٠ مليون راند ، كذلك فان العائد من تربية المواشي قد وصل الى ٩٦ مليون راند خلال نفس السنة . ان هذا الاستغلال للموارد البشرية والطبيعية ، وكذلك الضرائب التي تحصل عليها جنوب افريقيا من دخول الشركات عبر الوطنية تمثل مصدرا هاما للدخل من أجل دعم اعتدائها المسلح على شعب ناميبيا المسالم .

ان اعضاء الطابع العسكري على الاقليم ، يعتبر تحديا جديدا موجهها من جنوب افريقيا لمنظمة الامم المتحدة . ونحن نعرف ان هناك اليوم اكثر من ٥٠٠٠ رجل يحتلون ناميبيا عسكريا . ان هذه القوات العسكرية التابعة لجنوب افريقيا التي تقوم بالقمع يدعمها المرتزقة ، مزودة باسلحة وعتاد حربي حديث من الدبابات والمدرعات والطائرات العمودية وطائرات مقاتلة وغيرها من الاسلحة المتقدمة . واسوأ من ذلك فان جنوب افريقيا اختارت صحراء كلهارى في ناميبيا كساحة لاجراء تجارب اسلحتها النووية . ويعتبر هذا انتهاكا غير مقبول للسلامة الاقليمية لهذا البلد ، وتحديا لقرارات المنظمة .

ان التوسع العدواني الذي يقوم به نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا لاستخدام ناميبيا كقاعدة هجوم ضد البلدان المجاورة ، ولتدريب وتسليح العناصر المرتزقة من جبهة الاتحاد الوطني لتحقيق الاستقلال التام لانغولا ، ولرشوة الامبراليين والعنصريين بهدف المساس بسيادة جمهورية انغولا الشعبية .

ان الجمعية العامة تواجه مرة اخرى مسؤولياتها فعلى الامم المتحدة مهمة الدفع بنا ناميبيا الى الاستقلال . وخلافا لمواقف استعمارية اخرى فان ناميبيا تخضع بصورة مباشرة لسلطة الامم المتحدة . ان اى تأخير في تصفية الاستعمار من هذا الاقليم يمس بالثقة الموضوعه في منظمنا .

لهذا السبب يجب ان تتخذ التدابير العاجلة لوقف عمليات القمع في ناميبيا ، ولا يقف عمليات نهب مواردها ، وايقاف الاعتداء ضد الدول ذات السيادة في المنطقة مثل زامبيا وانغولا . وتحقيقا لذلك يجب دعم الكفاح المسلح الذي يخوضه شعب ناميبيا تحت زعامة سوابو ، وهي الحركة الاصلية الوحيدة للتحرر ، يتعين على جميع الدول في هذه المرحلة الحاسمة والحساسة لتحرر ناميبيا ان تقدم لسوابو المعونة المادية والسياسية الضرورية لحصول ناميبيا على الاستقلال في اقرب وقت مستطاع .

ان وفد بوروندي يؤيد تمام التأييد الشروط التي وضعتها سوابو للتفاوض مع جنوب افريقيا حول الترتيبات اللازمة لنقل السلطة كما جاء بقرار مجلس الامن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) . وكما أعلن وزير الخارجية والتعاون لجمهورية بوروندي فان موقف بلادي واضح في هذا الشأن ، ان أى اتفاق يتم التفاوض بشأنه بهدف الوصول بنا مييا الى الاستقلال الحقيقي ، يجب ان تنطبق عليه الشروط الاتية :

( أ ) سحب الادارة وكافة القوات العسكرية وشبه العسكرية لجنوب افريقيا ؛ ( ب ) الافراج

غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين وعودة جميع النامبيين الموجودين في المنفى ؛ ( ج ) الالتزام باحترام السيادة الاقليمية لنا مييا بما في ذلك خليج والفيس .

ان الانتخابات التي تم الاشارة اليها في قرار مجلس الامن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) لا يمكن على الاطلاق ان تتحقق ما لم تتوفر جميع هذه الشروط . وبعبارة اخرى كما قال السيد سام نوجوموا رئيس منظمة سوابو ، فان طلب اشتراك سوابو في الانتخابات التي يمكن ان تنظم في ظل وجود القوات المسلحة الفاشية وقوات القمع ، معناه تماما اننا نقوم بعملية انتحار وطني .

يجب على الامم المتحدة ان تكون منطوية مع نفسها ، وان تطالب بالانسحاب الفوري لجميع هذه القوات من ناميبيا . وبدلا من محاولة تحييد منظمة سوابو ، يجب العمل على عزل نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

يرى وفدنا ان الوقت قد حان بالنسبة لجميع الدول كي تحترم النصوص الخاصة بهذا الموضوع ، والصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة فيما يتعلق بنا مييا . وكذلك الفتوى التي اصدرتها محكمة العدل الدولية في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ .

وفي هذا الاطار ، فان هناك توصية لجميع الدول بان تتخذ القرارات الآتية : قطع العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا ؛ وقف الاستثمارات الخاصة التي تقدمها بلادها لناميبيا ؛ الالتزام باحكام المرسوم رقم ( ١ ) الذي اصدره مجلس الامم المتحدة لناميبيا لحماية الموارد الطبيعية لذلك البلد ؛ التعاون بصورة كاملة مع مجلس الامم المتحدة لناميبيا ألا هو السلطة المشروعة الوحيدة في الاقليم حتى حصوله على الاستقلال .

ان هذه الاجراءات لن تنطوى على أى معنى ، ان لم تصدر الامم المتحدة قرارا بال حظر الالزامي على الاسلحة المرسله الى جنوب افريقيا . ان وفدى يدعو جميع الدول بأن تكف عن ممارسة جميع أشكال التعاون او تقديم المساعدة العسكرية الى جنوب افريقيا . ولقد حان الوقت امام جميع الدول الاعضاء في منظمنا كي تتخذ التدابير المناسبة لمنع تجنيد المرتزقة للخدمة في ناميبيا او جنوب افريقيا .

هناك مسؤولية تاريخية تقع على عاتق الدول الغربية ، التي قدمت المساعدة لجنوب افريقيا في برنامجها لاقتناء قدرة في مجال الاسلحة النووية . وقبل أن يفوت الاوان فاننا نحث تلك الدول أن تتحرك لاحباط المحاولات التي تبذلها جنوب افريقيا لانتاج الاسلحة النووية .

وفيما يتعلق بالاتفاقات الخاصة بتزويد جنوب افريقيا بالاسلحة ، او قطع الغيار ، او الترخيص بانتاج الاسلحة والتقنيات العسكرية او النووية ، فان وفدى يدعو هذه الدول باصرار ، حتى تنهي هذه العقود التي تعزز ترسانة الدمار التي زود بها نظام فورستر الاجرامي وطغمته .

منذ عام ١٩٧٦ والولايات المتحدة الامريكية تقوم بخطوات دبلوماسية تمهيدا للتوصل الى تسوية دستورية في ناميبيا على اساس اقامة حكومة لها الاغلبية . ومنذ وقت قريب فلقد تجددت هذه المبادرة من قبل الدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الامن ، الا وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وكندا . وكان البعض قد وضع آملا كبيرا على هذه المبادرة الدبلوماسية التي تسعى للتوصل الى تسوية عن طريق التفاوض . ان وفدى يحترم هذه المبادرات التي اتخذتها تلك الدول ذات السيادة ، والتي تتحمل مسؤولية كبيرة في هذه المسألة . ومع ذلك ، فاننا ان نقدر جهود هذه الدول لا يسع وفدى الا ان يتقدم بالملاحظات الآتية :

كما يمكن ان يلاحظ أيا منا فان عزلة جنوب افريقيا اصبحت كاملة في الامم المتحدة . ان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا لا يمكن ان يتحدث ، لا باسم شعب جنوب افريقيا ، ولا باسم شعب ناميبيا ، وهذا هو السبب الذى ظل من أجله مقعد جنوب افريقيا شاغرا . وبينما كان المجتمع قد اعلن خروج نظام فورستر على القانون ، قام فورستر للمرة الاولى بعقد اجتماع مع رئيس السلك الدبلوماسي الامريكى ، وأعتقد البعض بأن معجزة قد حدثت وكان العالم بأسره يتوقع تغييرات هامة في جنوب افريقيا ، ولكن ما حدث فعلا كان بمثابة قمع دموى اسويتو . ان المبادرة الجديدة التى تقدم بها ممثلو الدول الغربية الخمس الاعضاء بمجلس الامن أثارت آمالا جديدة تماثل ما قام به فورستر من اتخان خطوة هامة باتصالاته مع شركائه في العالم الغربي . وفي مواجهة هذه العزلة السياسية والدبلوماسية التى قررتها الامم المتحدة ، فان السيد فورستر المسئول عن ارتكاب جرائم لا حصر لها ضد البشرية ، واكبر سفاح في عصرنا ، لديه دون شك الامل في الالتقاء باكبر الشخصيات في العالم الغربي . ومن المؤكد ان هناك تناقضات اكثر مما ينبغى في مسألة ناميبيا .

وبالرجوع الى المفاوضات الجارية ، فقد رفض فورستر خطة للتسوية عن طريق التفويض . ولتطبيق برنامج تورن هال عن طريق تعزيز سياسة البانتوستانات ، وضم خليج والفييس ، وتعيين مدير لناميبيا ، وسجن واعتقال أعضاء منظمة سوابو ، كل هذا لا يدع مجالاً لأقل شك حول سوء نية أبطال سياسة التمييز العنصرى وعزمهم على الابقاء على سيطرتهم على ناميبيا ، والابقاء على سياسة التمييز العنصرى . ان الوعود التي قدمها فورستر بدعاية مدوية كانت تهدف الى هدف واحد ، هو كسب الوقت وذلك سعياً للتزود بالأسلحة النووية الكفيلة بالقضاء على الدول المجاورة المستقلة التي قد تستغل حتى الآن كقواعد خلفية لحركات التحرر . وفي ظل هذه الظروف ، فانه يتعين على كل القوى التقدمية والديمقراطية في العالم أن تقدم على عمل مشترك للقضاء على نظام الحكم العنصرى والاستعمارى .

هناك حاجة لعمل مشترك من قبل بلدان خط المواجهة . ويجب أن ندعم الانتصارات التي أحرزتها سوابو ضد قوى الاعتداء . وفي هذا المنعطف الحاسم ، فان من واجب الجمعية العامة أن توجه نداءً لمجلس الأمن لحثه على أن يدرن فوراً مسألة ناميبيا . يجب على الجمعية العامة في هذه الدورة أن ترحب مجلس الأمن مرة أخرى كي يفرض بموجب الفصل ٨ من الميثاق ، الحظر الالزامي على شحنات الأسلحة الموردة الى جنوب افريقيا . وسوف تجبر هذه الخطوة الهامة جنوب افريقيا على تطبيق قرارات ومقررات الأمم المتحدة حول ناميبيا . يؤيد وفد بلادى مشروعات القرارات الخاصة بناميبيا والتي قدمها صباح اليوم للجمعية العامة الممثل الدائم لسرى لانكا ، الذى تحدث نيابة عن البلدان غير المنحازة . وان بلادى من ضمن الذين قاموا بتقديم مشروعات القرارات هذه . وختاماً ، فاننى أود ، نيابة عن حكومتى ، أن أحيي الكفاح البطولي الذى يخوضه الشعب الناميبى وأهنئ سوابو على النجاح الذى حققته في الكفاح الوطنى النبيل من أجل الاستقلال والحرية . ولدى الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة في المستقبل القريب من رفع العلم الوطنى لذلك البلد وهي تحتفل بانتصارها النهائى .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥